



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة « مؤجلة »
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر الواقع في
٤ / رجب / ١٤١٥ هجرية الموافق ٧ / ١٢ / ١٩٩٤ ميلادية .
(العدد ١٠) (الجلد ٣٢)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جمو .

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .

٣ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كريشان .

٨

٣ - الردود على الأسئلة :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٤٣٧٥) تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٦ ، جواباً
على السؤال رقم (٢٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

هذا من الأصول

الصفحة

- ٢ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٨٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٦٩) ، المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي .
- ٣ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٢٥٣٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢١٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .
- ٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٦) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٦ جواباً على السؤال رقم (١٨٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .
- ٥ - كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٣٧٦٩) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (١٧٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
- ٦ - كتاب معالي وزير التموين رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .
- ٧ - كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (٤٣٣) تاريخ ١٩٩٤/٣/٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
- ٨ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٥١٣٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبيشات .
- ٩ - كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .
- ١٠ - كتاب معالي وزير التموين رقم (١٤٩٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٩) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .
- ٤٦ - طلب أجازة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين من عضوية اللجنة الزراعية واللجنة المالية .

الصفحة

- ٥ - طلب مناقشة مقدم من (٢٤) نائباً ، لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار .
- ٦ - الاستماع إلى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ يلقيه معالي وزير المالية .
- ٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ والمتضمن ١٠٣ احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ على المجلس .
(يحال على اللجنة)
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
• عينت مساء يوم الاحد تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١ .
• وقائع العدد .

هكذا من المأهول

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/١٢/٧ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خبير :

وتغيب باجازه من الأعضاء : السيد عبد الباقي جمو .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : خالد عبد النبي العجاورة ، توفيق كريشان .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : وحضر من الحكومة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام الخالدي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٥ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٦ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٧ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨ - معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

٩ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٠ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١١ - معالي السيد خالد الفزاوي : وزير العمل .

١٢ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٣ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٤ - معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الأشغال العامة والاسكان .

١٥ - معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة .

١٦ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٧ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٨ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

١٩ - معالي الدكتور عبد الله الجازي : وزير دولة .

٢٠ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢١ - معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير دولة .

وحضر من الامانة العامة السادة :

١ - نذير عطيات .

٢ - علي الحسين .

٣ - محمد الرديني .

٤ - غسان النجدادي .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة .
الامين العام ، جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعني ؟ يعني .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خالد عبد النبي العجاورة .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كريشان .

معالي رئيس المجلس : موافقة . الدكتور بسم العموش .

الدكتور بسم العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اصحاب السعادة اعضاء مجلس النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فيسرنني أن أقدم هذه المداخلة باسم نواب جبهة العمل الاسلامي بخصوص ما يجري من أحداث في جمهورية الشيشان حيث توشك تلك الجمهورية على الوقوع في حرب لها أول وليس لها آخر ، فشعب الشيشان قد عانى على مدى العهود القيصريّة والشيوعية أشدّ العناء وتعرض للنفي الى سيبيريا واستشهد منه مئات الالوف . وأن وجود المواطنين الشيشان والشركس في الاردن هو أكبر دليل على تلك المعاناة . لقد تطلعت شعوب كثيرة كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق الى الاستقلال والانفصال عن موسكو وكان لها ما ارادت دون قتال ولا دماء إذ ان تبعية شعب لشعب آخر غير ممكنة ولا

منطقة الا في ظل الحديد والشار وإذا كان " يلتسن " من الذين نادوا بالديمقراطية والحرية فانه مطالب باعطاء الشيشان الحق في تقرير مصيرهم ، ولا يجوز لديمقراطيه ان تتوقف عند حدود الشيشان . ولهذا فاننا نترك استخدام القوة ضد هذا الشعب المسلم ولا نستطيع فهم منطق " موسكو " إلا الرغبة في امتصاص خيرات جمهورية الشيشان حيث تعتمد موسكو على النفط الشيشاني والمواد الخام والانتاج الزراعي الجيد ، وان حشود الروس على الشيشان قد كشفت الستار الهش الذي اختفت خلفه وهو دعوى الصراع بين المعارضة والحكومة الشيشانية .

ان القهر الذي مارسه دول كبيرة ضد دول صغيرة كان له تأثير وقي ولكن النهاية كانت في صالح الضعفاء ، ولعل موسكو اكثر الدول ادراكاً لهذه الحقيقة ففي درس افغانستان عبرة واي عبرة ، وان جمهورية الشيشان لن تكون البوسنة بحال من الاحوال لان تحريك القوات الروسية يعني تحريك الشعوب الاسلامية في القوقاز كله بل في كل الجمهوريات التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي . وعلى موسكو ان تدرك ان مصلحتها ليست في داخل حدودها بل لها مصالح في البلاد العربية والاسلامية . وان اي اعتداء على الشيشان سيكون اعتداء على كل العرب والمسلمين والمؤمنين بخيرة الشعوب والديمقراطية . وبهذه المناسبة فاننا نطالب الحكومة الأردنية التدخل لدى الحكومة الروسية لحقن الدماء والاحتكام للعقل في ظل حرية الشعوب وحققها في

الاختيار وتدعو مجلس النواب لاعتبار هذه الكلمة بياناً صادراً عن المجلس تضامناً مع هذا الشعب المسلم العزيز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

إن لجولة سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في بعض الدول الاوربية والنتائج الايجابية والهامية والتي تمخضت عن إتفاق الاردن والاتحاد الاوربي للتوصل الى اتفاقية مشاركة اردنية في هذا الاتحاد تعزز الدور الاوربي في المنطقة . وكذلك الخطاب الهام الذي ألقاه سيدي سمو الامير في المؤتمر الاوربي لحوار الاديان حيث قال إن الحضارة الاسلامية قامت على التعددية الدينية والثقافية ، ولقد كان لهذا الخطاب الهام الاثر الطيب في نفوس الجميع .

وكذلك إن توجيهات سمو الامير الى الحكومة بأن تقوم بدور فاعل لحث الدول للمشاركة في حفظ السلام على إبقاء دورها الفاعل في خدمة الانسانية ، وإن هذه التوجيهات هي تفعيل للدور الاردني في الاسرة الدولية . والنقطة الاخيرة ، لقد تفضل سمو الامير أطلال الله في عمره الى الحكومة بأن من الواجب أن تكون موازنة ١٩٩٥ هي موازنة

دولة ، وكذلك تشمل جميع المحافظات وهو تفعيل الى التوجه الى اللامركزية ، فأنتي وكثير من زملائي ممن يطمنون هذا الدور لسيدي سمو الامير ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء المحترمين.
سأحدث عن موضوع يتعلق بالاخوة المزارعين .

لقد استبشر الاخوة المزارعون خيراً كثيراً بقرار الحكومة المتضمن الاعفاء الكلي والجزئي للتراث المختلفة من المزارعين المقترضين من مؤسسات الأقرض الزراعي وذلك بالنسبة لفوائد هذه القروض المستحقة عليهم ، ولما كانت المواسم الزراعية السيئة التي مرت على المزارعين قد أثقلت كاهلهم بالديون التي اصبحوا غير قادرين على سدادها بسبب الخسائر السنوية المتلاحقة من جراء تلك المواسم فقد عملت الحكومة مشكورة على اعفاء المزارعين من بعض الفوائد المستحقة لعدم قدرتهم على سدادها وهي الاقل حجماً من قيمة القروض نفسها ، فان بعض مؤسسات الاقراض ومنها المنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي قد بدأت تلزم المزارعين في ظل هذه الظروف الصعبة ، وفي الوقت الذي بدأ فيه معظم المزارعين التحضير للموسم القادم

، وذلك باستخدام كل وسائل تضيق الخناق عليهم لاجبارهم على دفع اموال لا يملكون جزءاً منها ، مما حدا بالبعض منهم الى ترك الزراعة ومحاولة الهرب الى اي مكان خوفاً من سوط هذه المؤسسات القاسي ، لذلك فأنتي اطالب الحكومة اعطاء فترة امهال للمزارعين حتى نهاية الموسم الحالي حتى يتمكنوا من الزراعة والانتاج اولاً ومن السداد ثانياً .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ منير صوير .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة النواب الكرام .

في الوقت الذي ينادي فيه كل مواطن ومسؤول بضرورة الحفاظ على الديمقراطية والابتعاد عن كل ما يمكن تفسيره بأنه دعوة الى اثاره الفتن وفي الوقت الذي نصر فيه بأننا نعيش في بلد الديمقراطية والعدالة ، وبلد الشعب الواحد نجد أن بعض المسؤولين يمارسون صلاحياتهم بشكل يخالف كل الاعراف ويصر على ترسيخ القوية البقيضة .

سيدي الرئيس ، الزملاء الكرام .

لقد قامت إدارة بنك الاردن بفصل أكثر من ١٥ موظفاً من الموظفين الاكفاء ذوي الخبرة الجيدة وهم في ريعان شبابهم وعطائهم بدعوى إعادة التنظيم والتطوير وقد افاد احد موظفي

هكذا من الأصول

المتهمين في قضية جامعة مؤنة وأهليهم وعشائهم كلاً ما غير صحيح وأنه مجرد دعاوى قال بها المتهمون .

وقد سبق أن وجهت مذكرة لدولة رئيس الوزراء واجابني بأن هذه هي اقوال (الخصوم) ، وكان بودي أن يقول اقوال المتهمين انني اسأل الحكومة عن الطريقة التي تريدنا ان نثبت صحة ما قاله المتهمون تجاه هذا النقيب ؟ هل تأتي بشهود وكيف لنا والتحقيق يتم في اماكن خاصة (١٩) أم نحضر تسجيلاً لصوته وهو يشتم ويسب ونحن لا نملك مجرد الاقتراب من ذلك المكان (١٩) .

كان بودي لو دعيت للقاء مع الضابط المذكور بحضور معالي رئيس المجلس او مسؤولاً من الحكومة لتبين المسألة دون ان ندرج هذا الموضوع على جدول الاعمال وكان لدي الاستعداد لسحب السؤال علماً بأنني قدمت سؤالي يوم ٩/٣/٩٤ ، الفترة كافية لسحب السؤال . ايها الزملاء . لقد تواطأت افادت تلاميذ جامعة مؤنة بمختلف مناطقهم وعشائهم على ذكر تهجم النقيب علي برقائق عليهم وعلى عشائهم وسؤالي الكبير لماذا تم تخصيصه دون سواه من المحققين لولا ان الامر صحيح ؟ . لنا ان نرد الكلام اذا ذكره واحد منهم ، أما أن يقوله الجميع فلا أظن انهم اتفقوا على أن ينسبوا له اقوالاً محددة موحدة ادّ بحقيقتهم فردية وزنازينهم منفصلة وهم جميعاً يؤكدون سماع الشتم والضرب والامانة . والكلام السوقي البلدي والتهديد

بكرامتهم ناهيك عن التعرض لالوان التعذيب النفسي . اننا لا نذكر هذا الكلام لضرب اسافين في الوحدة الوطنية بل ان الذي يمارس هذه الاساليب ويحمل لساناً بهذا المستوى هو الذي يولّد الاحقاد ويزرع التطرف ويكره الوطنيين بوطنهم الذي اصبح مسرحاً لكل من هب ودب .

ان مؤسساتنا الامنية بحاجة الى رجال علم وادب وأخلاق وان سقطت الرجال يسعون للاجهزة والنظام بالاساءة الى ابناء الوطن وعشائره واننا نتمنى ان نصل الى وضع يذكر فيه جهاز المخابرات العامة على الألسنة دون خوف أو وجل كما تذكر الجوازات والاحوال المدنية وغيرهما ، وان هذا الامر كائن اذا كثر الخيرون الذين يعكسون الرشد ويعدون السفه والسفهاء .

معالي رئيس المجلس : سعادة الدكتور ، إننا في هذا المجلس نلجأ للخطاب الراقي بدون الاساءة للأشخاص ، فأرجو ، وسعادتكم مثال لذلك واستاذ جامعة ، ان تتقيد بذلك .

الدكتور بسام العموش : إن شاء الله ، أنا لا أشعر أنني خرجت لأنني استعمل كلمات عربية فصيحة ولا استعمل كلمات هابطة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي اللغة العربية الفصيحة . فيها من الكلام الجميل ما يكفي .

الدكتور بسام العموش : تكرم معالي الرئيس .

لقد قام ذلك النقيب بممارسات عديدة كان منها :

١ - حملة للعصا اثناء التحقيق مع المتهمين ومباشرته للضرب بالعصا ويديه ورجليه (ويهددهم اذا حصل شيء لخلدائه) غير مكثف بمن يكلفهم بالضرب وقد شاهد آثار الضرب المحامي صالح الفايز وغيره

٢ - الشتم والسباب والبصق على المتهمين ، وأنا أرى بنفسني استجابة لك أن أقول ما قال أو ما نسب إليه . ولكن أقول كلمة في حق عشيرتي ، يقول " إن بني حسن خؤون " وكلمات غير اخلاقية كالشتم على عورة الام والاخت وابن فلانة وأخو علانة ، وكان المعتقلون يسمعون الصراخ والشتم حينما يتعرض أحدهم لذلك .

٣ - تهديد الذين يحقق معهم بالاعدام والحبس غير المحدود والافعال الاخلاقية المشينة اذا لم يتكلموا او وكلوا محامياً أو قالوا شيئاً للصليب الاحمر وما قاله لاحد المتهمين (والله غير نحاكمك بأي تهمة) .

٤ - ممارسته للخداع حيث كان يوهم المعتقلين بأن توقيعهم على بعض الاوراق انما هو من اجل الافراج عنهم وبعد ذلك يتبين العكس . وكان يوهمهم بأن آباءهم في المستشفيات وان امهاتهم يتعرضن للجنون او ايها المعتقل بأن أهله تبراؤا منه .

انني اسأل الحكومة كيف صادقت على احكام اصدرتها محكمة امن الدولة بناء على

شهادات المتهمين (في قضايا مختلفة مثل " النفير وجيش محمد ") ضد بعضهم البعض بينما هي اليوم تطعن في شهادة جميع المتهمين في قضية مؤنة .

انني استهجن هذه الممارسات ضد ابناء عشائر بني حسن وبني صخر والبدلات والزغول والوحداح والجدي هذه العشائر التي ما كانت الا مع الاردن تغذية بأرواحها ودمائها مخلصة له أي اخلاص . ان هذه الشتم التي تأتي من أشخاص لا ندري من اين هم ؟ واذا كنت في مداخلتني هذه لا اطرح شيئاً للتحقيق لانني فهمت من اجابة الحكومة انها غير مستعدة للتحقيق في الامر فأنتي ارجو الحكومة ان تفيدني الى اي العشائر ينتمي ذلك النقيب حتى نتوجه للقضاة العشاريين الذين يعرفون من هم بني حسن في وطنيتهم واخلاصهم وولائهم وحبهم للاردن واهله وكم يقدمون للوطن دون ان يحصلوا على شيء يقابل ذلك ، بل ان تضحياتهم هي من طرف واحد ولكنهم لن يقبلوا الظلم (ولا تحسن الله غافلاً عما يعمل الظالمون) صدق الله العظيم .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما أريد ان اجاب سعادة النائب المحترم به ، ان هذه قضية في القضاء ، والجهاز التنفيذي والحكومة ، لا تتدخل في القضاء . ويقول سعادة النائب ، كيف ادله على حصوله

على المعلومات وفي نفس الوقت يقول إنه حصل عليها ، فالأمر السوي أن يقدم محاميه أو هو نفسه أو من يريد دعوى في القضاء للنظر في مخالفة هذا الانسان أو في شتيمة أو في جريمته لتتخذ الاجراءات القضائية . نحن لا نستطيع ان نذهب الى المدعي العام ونقول له قلت أو لا تقول ، ولا للقضاء ، له رئيس محكمة وله مسؤولين تقدم لهم الدعوى وتنظر الدعوى حسب الاصول القضائية ، والحكومة لا تتدخل في ذلك شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢ - كتاب معالي وزير النقل رقم (٨٤٤) تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ ، جواباً على السؤال رقم (٦٩) ، المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٦٢/١٨/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٨/١١ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١/٢٣ م

معالي وزير النقل

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٦٩) تاريخ : ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من

سعادة النائب السيد بدر الرياطي .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

د. عبد الرزاق طيشتات

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير النقل .

السؤال : تقرر نقل منطقة اتحاد الكراجات الى الطريق الخلفي لمدينة العقبة على ان يتم ذلك خلال هذا الشهر . وفي حدود علمي بأن الشركة الاستثمارية التي اخذت على عاتقها إقامة المنشآت اللازمة . أنشأت حتى الآن بناء ٢٢ محلاً غير صالحة لكثير من الخدمات ، في حين ان المحلات المرخصة منذ اكثر من عشر سنوات يزيد عددها على ١٥٠ محلاً فضلاً عن المحلات غير المرخصة .

ما هو مصير اصحاب هذه المحلات ؟ ارجو الاجابة بالسرعة الممكنة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب

بدر صالح الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٨٤٤/١/٥/١٥

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/٣/٣

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣ / ٢٦٢/١٨ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ومرفقة صورة عن السؤال رقم ٦٩ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب بدر الرياطي حول نقل المحلات التجارية من موقع اتحاد الكراجات في العقبة الى الطريق الخلفي .

ارجو ان اين لدولتكم ما يلي :

١ - صدر قرار تحويل سير الشاحنات الى الطريق الخلفي بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ وبوشر بتنفيذ هذا القرار اعتباراً من ١٦/ ١٩٩٣/٩ .

٢ - ونظراً لعدم جاهزية كافة المرافق والخدمات في الموقع الجديد فقد تم حصر استعمال الطريق الخلفي للشاحنات المحملة بالخروج والدخول في حين سمح للشاحنات الفارغة بالدخول للعقبة من المدخل الحالي والمبيت في الموقع القديم .

٣ - قامت الشركة الموحدة لتنظيم النقل

البري والمعنية بتوفير الخدمات لاصحاب الشاحنات بأنشاء ٢٢ محلاً ومشغلاً .

٤ - لم يتم ترحيل اي من المحلات والورش في موقع اتحاد الكراجات وقد تم تجديد تراخيص هذه المحلات .

٥ - واخيراً فأنني اود ان اؤكد على انه لن يتم ترحيل اصحاب هذه المحلات الى الموقع الجديد على الطريق الخلفي الا بعد ان تستكمل كافة المرافق والخدمات في الموقع الدائم بما في ذلك تأمين محلات ومشغلات مناسبة وتكون كافية لاصحاب المحلات والمشغل الحاليين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

اديب هلسا

وزير النقل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي : شكراً معالي الرئيس .

أشكر لمعالي وزير النقل اجابته على سؤالي الموجه اليه بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، واود أن أبين ما يلي :

أولاً : ما أشار اليه معالي الوزير بأن الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري والمعنية بتوفير الخدمات لاصحاب الشاحنات قامت بأنشاء "٢٢" محلاً ومشغلاً فيه شئ من التفضيل لمعالي الوزير ، وذلك ان هذه المحلات وقد

هكذا من المأهول

زرتها يوم السبت الماضي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣ واطلمت على الموقع عن كثب ، ما هي إلا عبارة عن أبنية من اللبن لا تصلح لشيء ولا حتى زرائب للغنم لأن الرياح قد أطارت أبوابها وسقوفها .

ثانياً : لا يوجد أي نوع من انواع الخدمة في المنطقة سوى مركز لفحص الشاحنات أعد من قبل دائرة السير .

ثالثاً : يبدو ان الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري تهدف الى استغلال حاجة أصحاب المحلات التجارية والورش والمشاغل وذلك بعرض قطع أراضي عليهم لتأجيرها بأثمان عالية تقرب من ثلاثة أضعاف المبالغ المدفوعة ايجادات للمحلات المستأجرة من قبلهم حالياً .

رابعاً : أتمنى على معاليه أن يفي بوعدته بأن لا يتم ترحيل أصحاب هذه المحلات حتى تستكمل كافة المرافق والخدمات والمشاغل في الموقع . وأن يعاد النظر في تخصيص الأرض للشركة الموحدة حتى لا تتحكم في رقاب العباد وأرزاقهم ، وأن يسمح لأصحاب المحلات بالتملك والبناء . وأن ينصف كذلك من أغلقت محلاتهم قبل عام بحجة أن بإمكانهم الاستئجار من قبل الشركة الموحدة لكنهم لم يعثروا على شيء يستأجروه وأوصت أبواب محلاتهم ، وذلك تسهلاً في القضاء على البطالة .

أتمنى أن ينصف هؤلاء وأن ينظر في طلبهم بمراجعة الشركة ومنحهم مع غيرهم قطعاً يحتكفون من خلالها ببناء أبنية يخدمون

أنفسهم ويعيلون أهلهم من وراءها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير النقل .

معالي وزير النقل :

شكراً معالي الرئيس . ما تفضل به الاخ بدر الرياضي ما فسر بين الموقع القديم والموقع الجديد ، أرتأت سلطة أقليم العقبة لأسباب تنظيمية بترحيل المواقف من الموقع القديم في مدخل العقبة الى الموقع الجديد على الطريق الخلفي ، الموقع في الطريق الخلفي لم يستكمل به البناء بعد .

لا دخل لوزارة النقل في هذا الموضوع ، سلطة اقليم العقبة هي صاحبة الشأن . أما صاحب الشأن بين المستأجر والمؤجر هي الشركة الموحدة والمستأجر ، فإين تقع وزارة النقل في هذا الموضوع ؟

هناك محاكم ، هناك قضاء ، إذا هنالك خلاف بين المستأجر والمؤجر لا دخل لوزارة النقل في هذا الموضوع ، وعلينا هموم أكثر من هذه وأنت تعرف هذا يا أخ بدر ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

٣ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٢٥٣٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جوابا على السؤال رقم (٢١٠) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٧٦٠/٢٠/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٤/٩/١٩

الموافق : ١٩٩٤/٣/١ م

معالي وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢١٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/٩

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الأوقاف المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١ - هل هناك توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط في المساجد ولماذا ؟

٢ - هل طلبت الوزارة من المساجد تغيير إضاءة المآذن من اللون الاخضر الى اللون الابيض ولماذا ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

النائب

عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

الرقم : ٢١/١/١

التاريخ : ١٩٩٤/٩/٢٨

الموافق : ١٩٩٤/٣/١٠ م

دولة رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم (١٦/٣)

٧٦٠/٢٠ تاريخ ١٩٩٤/٣/١ م والمرفق معه

صورة عن السؤال رقم (٢١٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩

١٩٩٤ م الموجه من سعادة النائب عبد العزيز جبر .

هكذا من الله على

اولاً : أرجو أن أبين لدولتكم أن وزارة الأوقاف لم يسبق لها أن أصدرت قراراً بمنع صحف الحائط بل بالعكس الوزارة تشجع اصدار مجلات الحائط وتؤكد على ذلك باستمرار ولكن ضمن اطار المراقبة والتدقيق من قبل أئمة المساجد واللجان المشرفة عليها .

بحيث لا تكون هذه المجلات معبرة عن رأي جهة معينة أو منحازة لفئة أو الترويج لأتجاهات فكرية خاصة . وكل ذلك انطلاقاً من حيادية المساجد .

ثانياً : أما بالنسبة لتغيير اشارة المساجد فأرجو أن أبين أن الوزارة لم تصدر أمراً بتغيير اضاءة المآذن وإنما الذي يحصل احيانا عند اجراء اعمال الصيانة للمساجد تشمل هذه الأعمال الاشارة بحيث تبدد وتعطل بما يتناسب ووضع المسجد . علماً ان مثل هذه الأمور تتم بالتنسيق والتعاون فيما بين مديري الأوقاف واللجان المشرفة على المساجد .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الدكتور / عبد السلام العبادي

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس و حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله تعالى

وبركاته .

أبدأ ردي هذا بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولاً سديداً ، يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً " صدق الله العظيم .

جاء سؤالي لمعالي وزير الأوقاف سبب منع الوزارة لمجلات الحائط في المساجد قبل تسعة شهور ، وكان هذا السؤال بناء على معلومات مؤكدة من المصلين وفي مجموعة من المساجد وليس مسجداً واحداً .

فأجبت أن استثنى من معاليه مباشرة ، ولكن رد الوزير لم يكن شافياً ولا علمياً ولا مدعوماً بأية وثيقة . فقد ذكر معاليه بأن الوزارة وبالعكس تشجع إصدار مجلات الحائط وتؤكد على ذلك باستمرار ولكن ضمن اطار المراقبة والتدقيق من قبل أئمة المساجد واللجان المشرفة عليها . لم يرق معاليه كتاباً واحداً ولا رقم كتاب أصدره بدعمه قوله ، وأما قوله ضمن اطار المراقبة والتدقيق فإن الائمة والخدم في المساجد يعمدون الى أية ورقة مكتوبة حتى لو كانت آية أو حديثاً ويزيلونها ويحجبون من يسألهم بأن عندهم تعليمات من الوزارة بمنع أية ورقة تعلق بالمساجد ، وقد وردتني غدة عرائض من مساجد مختلفة منها مساجد في عمان وجرش يقول مرسلوها بالنسبة لموضوع صحف الحائط فإن أئمة المساجد يقومون بتمزيق أية ورقة أو اعلان يعلق على اللوحة او في مجلة الحائط بنسخة ان هناك كتباً من الوزارة بهذا

الشأن حتى لو كان الذي علق آية من آيات الله عز وجل أو حديثاً شريفاً . ثم إن أئمة المساجد يدعون بأن وزارة الاوقاف تطلب منهم جلب أي شخص يعلق أي إعلان أو غيره لمراكز الشرطة ، وقد سحب فعلاً أئمة المساجد مفتاح لوحات مجلات الحائط من المشرفين على دور القرآن في كافة المساجد .

كما جاءتني شكوى في عريضة خطية يقول فيها مجموعة من المصلين حصل في مخيم كذا أن قام موظفون من مديرية الاوقاف بمصادرة مجلة الحائط من مسجد خالد بن الوليد لأنها تتحدث عن اليهود وذلك ضمن مقالات اخذت من الصحف المحلية المجازة من قبل دائرة المطبوعات والنشر ، وتم توجيه انذار الى اكثر من إمام في ذلك المخيم لوجود مجلات حائط في مساجدهم رغم أن الأئمة ذكروا موافقتهم لأن ما في هذه المجلات هو من الصحف المحلية أو من المجلات الاسلامية المجازة وقد هدد الائمة بالنقل .

لقد أصبح حديثنا عن مجلات الحائط ومنعها أمراً سهلاً وبسيطاً لأن ذلك كان قبل المعاهدة ، أما بعدها فلم يعد هناك ما سير . فقد أعلمني بعض المصلين في مسجد من مساجد عمان في مخيم جبل الحسين بالذات أن إماماً من أئمة المساجد يطلب هويات بعض المصلين للتحقق من شخصياتهم ، هذا عدا عن الكفالات والتعهدات التي أخذت على أئمة ومصلين بالآلاف الدنانير ألا يهنسوا بنت شفة .

أما بالنسبة لتغيير الاضاءة التي على مآذن المساجد من اللون الاخضر الى غيره فقد زرت أحد المساجد في الحطة وأعلمني الامام والمؤذن أن موظفاً من مديرية الاوقاف في عمان جاء الى المسجد وأخبرهم بضرورة تغيير هذه الاضاءة الى لون آخر ، لا أدري ما السبب ؟

« اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » .. والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاوقاف .

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ حديثي بقوله تعالى « ولا يجوز منكم شأن قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

حقيقة أخني الكريم أنا تقيدت بالاجابة بنص السؤال الذي وجه لوزير الاوقاف ، " هل هناك توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط في المساجد ولماذا ؟ " .

لم يصدر توجيه من الوزارة بمنع صحف الحائط وهناك عشرات المساجد موجود فيها الان صحف حائط وتستطيع أن تطلع عليها مباشرة ، وإذا اردت أذكر لك بعض الامثلة . مسجد معان الكبير ، مسجد الحسين الغربي ، مسجد الحسين الشرقي ، وعشرات غير هذه المساجد .

المفرق وغيرها يؤكد أن هذا الأمر غير وارد على الإطلاق - وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٦) تاريخ ١٩٩٤/٤/١٦ جواباً على السؤال رقم (١٨٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٧٩/٢٠/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/١٢ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢ م

دولة رئيس الوزراء

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

إذن لم يصدر من الوزارة أي توجيه يمنع صحف الحائط ، لكن يجب ان نعرف ونؤكد على هذا التزاماً بالقوانين أنه لا يجوز أن تستخدم صحف الحائط لترويج فكر لجهة معينة أو لحزب معين ، وإذا تدخل الامام فهو يمنع هذا الأمر لأن واجب وزارة الاوقاف أن تلتزم بالقوانين في هذا المجال . وأنتم أخي النائب تعلمون أن هنالك نصاً قانونياً في هذا المجال نحن نعمل على تطبيقه ، هذا أولاً أما ما تفضلت وأشرت اليه بخصوص مسجد معين فهناك قضية وتحقيق واجراءات ، نحن لا ننكر هذا ، إذا كان هنالك مخالفة نتخذ من الاجراءات ما يجعلنا نتأكد أن هنالك مخالفة ثم نتخذ الاجراءات على ضوء ما يثبت من مخالفات ضمن القوانين والانظمة المطبقة .

وأنا أرجو من الاخ النائب أن يحدد هذه القضية بخطاب مباشر لأجيب عليها بشكل مباشر .

أما بخصوص أن هذا حدث قبل المعاهدة وماذا حدث بعد المعاهدة ، هذا حقيقة خارج إطار السؤال وإذا كان هنالك أي سؤال في هذا المجال نحن على استعداد للاجابة ووضع الأمور في نصابها ونوضح ذلك بشكل تفصيلي ، لنبين أن وزارة الاوقاف ترعى رسالة المسجد وتعمل على أن يؤدي دوره في مجتمعنا خير أداء .

أما في موضوع الألوان والأضواء أظن أن أي نظرة على مآذن عمان ومآذن الزرقاء ومآذن

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٤

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : يعاني صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم من ضعف في موجوداته مما يترتب عليه تقصير الصندوق في تأدية مهمته فهل يمكن للحكومة ان تدعمه بعشرة ملايين دينار على دفعات سنوية على صورة قرض بدون فائدة أسوة بالقوات المسلحة الاردنية ا ان هذا الدعم يساعد كثيراً في مشكلة السكن عند المعلمين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ١/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١٤/١١/٥

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٦

دولة رئيس مجلس النواب

لاحقاً لكتاني رقم ٣١٩٢/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٤/٣/٣ .

ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ١١/١١/ص/١١٨٣٩ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ المتضمن الاجابة على سؤال سعادة النائب الدكتور فرح الرضي والخاص بالجانب المتعلق بدعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم موضوع كتابكم رقم ٦٧٩/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ .

يرجى الاطلاع ، واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ١١/١١/ص/١١

التاريخ : ١٤١٤/١٠/١٤

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢٦

دولة رئيس الوزراء الألفم

الموضوع : صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢ والمتعلق بالسؤال الموجه من

هكذا من أهل

سعادة النائب الدكتور فرح الرضي بدعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم على صورة قرض بدون فائدة اسره بقروض اسكان القوات المسلحة الاردنية .

ارجو دولتكم التكرم بالعلم بأنه بعد صدور المكرمة الملكية السامية التي أعلنها جلالة الملك الحسين المعظم أثر تشريفه نادي المعلمين في عمان بزيارة يوم الخميس الموافق ٥/٢٧/١٩٩٣ وتوجيهاته لحكومته الرشيدة بدعم الموارد المالية للصندوق ، تقوم الوزارة بمتابعة الموضوع لتنفيذ الرغبة الملكية السامية عن طريق تخصيص منحة مقدارها مليون دينار أو عن طريق توفير قرض سهل بقيمة عشرين مليون دينار يصرف على مدى الخمس سنوات القادمة وتلتزم الحكومة بكفالة القرض وتسديد الفوائد المترتبة عليه .

راجيا دولتكم التلطف بالعلم بأنه بتنفيذ هذين المقترحين تناح الفرصة لأكبر عدد من المشتركين في الصندوق بالحصول على القروض اللازمة لتأمين السكن المناسب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير التربية والتعليم

د. خالد العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٣١٩٢/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١٤/١/١٨

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢٠

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي وزير المالية رقم ٣٨٩٢/١٩/١٢ تاريخ ٣/١٩/١٩٩٤ ، حول توجه الحكومة الحالي لدراسة امكانية تحسين الاوضاع الميشية لموظفي الحكومة وتوفير المساكن الملائمة لهم ، موضوع كتابكم رقم ١٦/٣/٢٠/٦٧٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ .

يرجى الاطلاع واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٣٨٩٢/١٩/٨٢

التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٩

دولة رئيس الوزراء الالخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١٢/٥١/٢٢٣٨/٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ م مرفقة كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٣/١٦/٢٠/٦٧٩ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ المرفق ٤ السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي حول دعم صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم .

ارجو أن أبن لدولتكم ان وزارة المالية

والتعليم آنذاك بتخصيص مبلغ يكفي لأن يساعد صندوق الاسكان في وزارة التربية والتعليم على القيام بمهمته . وقد جاءني الجواب بعد أن قدمت السؤال اتساءل فيه عن تفعيل توجيهات جلالة الملك ، جاءني من معالي وزير التربية والتعليم السابق ولغاية الآن لا ادري إذا تم هنالك تفعيل لهذه التوجيهات . خاصة وأنا تأمل في معالي الوزير أبي عصام الديناميكية والنشاط الفعال .

وأرجو هنا أن أبدي الملاحظة التالية ، إن جواب معالي وزير التربية والتعليم آنذاك يتضمن بأنه ينظر الى تخصيص مليون دينار لهذا الصندوق ، مليون دينار في رأيي لا يحل ١٪ من مشكلة المعلمين لأنه في كل عام يجند أكثر من "٢٠٠٠" معلم في الوزارة . هذا المليون دينار يكفي لمئة بيت ، مئة معلم ، فمعنى هذا أن المشكلة ستراكم باستمرار ولن تحل .

وكان الرجاء ولا زلنا نرجو معالي الوزير بأن يكون هنالك مبلغ مخصص كدعم لهذا الصندوق بدون فائدة اسوة بقواتنا المسلحة ، لأن أبنائنا المعلمين لا يقلون في عملهم وواجباتهم عن الواجبات التي تقوم بها القوات المسلحة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير التربية .

معالي وزير التربية والتعليم : التزاماً بتوجيهات جلالة الملك المعظم وإيماناً من الحكومة بأن المعلم هو القاعدة الاساسية لقاعدة

تدرس حالياً امكانية تحسين الاوضاع المعيشية لموظفي الحكومة وتوفير المساكن الملائمة لهم من خلال اقامة مشاريع اسكان للدوي الدخل المحدود على اراض تملكها الخزينة بالقرب من المدن الرئيسية في المملكة وتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع من خلال البنوك المحلية ، وستتم معالجة موضوع اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم موضوع السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي ضمن الاطار العام لهذه القضية وبما يضمن المعالجة الشاملة والعدالة لما فيه مصلحة الموظفين في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية .

ووزارة المالية بصدد تشكيل لجنة لدراسة هذا الامر تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة ، المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري وجمعية البنوك الاردنية . وسارفع الى دولتكم تقريراً حول نتائج أعمال هذه اللجنة في حينه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

وزير المالية

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي :

شكراً معالي الرئيس ، تعلمون معالي الرئيس ، ان جلالة الملك المعظم كان قد شرف نادي المعلمين بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧ ، وكانت هناك توجيهات سامية لمعالي وزير التربية

هكذا من أجل

هكذا من المأهول

التنمية وأنه بحاجة للدعم لتحسين مستوى حياته واطمئنانه على مستقبل ابنائه فقد تقدر ما يلي :

أولاً : وضع علاوة معنية للمعلمين يتميزون بها عن الكثير من نظرائهم في أجهزة الدولة ، وقد رصدت الخصاصات اللازمة في الموازنة التي ستعرض على مجلسكم الكريم وسيصور القرار بتخصيص العلاوة حال إقرار تلك الموازنة .

والبدء الثاني هو توفير قرض بعشرين مليون دينار لتحمل الحكومة فوائده ويدعم به صندوق إسكان المعلمين ، وآمل خلال الأسبوع القادم أن يتم توقيع اتفاقية هذا القرض ليبدأ توزيع قروض الإسكان على مستحقيها وبالنسبة التي يستحقها المعلمون شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥ - كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٣٧٦٩) تاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ ، جواباً على السؤال رقم (١٧٤) للقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٧٣/٢٠/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/١٢ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢ م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٧٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٣

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاتصالات والبريد للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما أسباب ارتفاع فواتير الهاتف في الأشهر الأخيرة ؟ وهل يتم احساب جميع المكالمات المحلية ؟ وكم مدة المكالمات المحلية ؟ وكم اجراها ؟ وهل يتم تحديد الاجور بنظام ام تعليمات ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الرقم : ٣٧٦٩/١/٧/٣٣/١/١

التاريخ : ١٩٩٤/٣/١٠

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٠/١٦/٣

٦٧٣ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ بخصوص السؤال

المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد

حول المكالمات المحلية ، فاني ارجو ان اين

لدولتكم الاتي :

- اولاً - تنص المادة ٣٩ من نظام الهاتف رقم ٦١ لسنة ١٩٩٢ :-

أ - يسمح لكل مشترك باجراء الف مكالمات محلية مجانية سنوياً من هاتفه ومجلس الوزراء تعديل عدد هذه المكالمات وتحديد اجور المكالمات الزائدة ونشر قراره في الجريدة الرسمية .

ب - لغايات حساب عدد المكالمات المحلية التي يجريها المشترك سنوياً يعتبر الحد الأقصى لمدة المكالمات اربع دقائق من لحظة بدايتها واذا زادت مدة المكالمات عن هذا الحد فتعتبر كل اربع دقائق اضافية او جزء منها مكالمات محلية .

ج - تستوفي المؤسسة عشرين فلساً عن كل مكالمات محلية تزيد على الحد للنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة .

- ثانياً - مع ان تعرفه اجور المكالمات المحلية والوطنية تعتبر من ارخص الاسعار في العالم فان السبب بدعوى المشترك بارتفاع قيمة فواتيره انه وغيره من المشتركين قد استنفذوا المكالمات المحلية المجانية في الاشهر الاولى من السنة وبالتالي فان المكالمات المحلية والتي تجري بعد ذلك ستكون ماجورة حسب التعرفة المقررة والمشار لها سابقاً وتصدر على شكل فواتير (مطالبات) كل ثلاثة اشهر ، وهذا التفسير ينطبق ايضاً على اجابة السؤال الثاني لسعادة النائب .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،،

وزير البريد والاتصالات

د. طارق سحيمات

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ،

اشكر معالي وزير البريد والاتصالات على اجابته وأسجل الملاحظات التالية :

١ - لقد تم رفع اجور المكالمات الداخلية من ١٠ فلس الى ٢٠ فلساً بنسبة ١٠٠ ٪ ، وخفضت المكالمات المفضة من ٢٠٠٠ مكالمات الى ١٠٠٠ مكالمات .

فلو ان مواطناً سجلت مكالماته على النحو التالي :

هكذا من المثل

٣٠٠٠ مكاملة سابقاً كان يدفع مقابلها "١٠" دنانير وهذه المكالمات تساوي ١٨٠٠٠ دقيقة .

أما الآن فإن ٣٠٠٠ مكاملة وتساوي ١٢٠٠٠ دقيقة يدفع المواطن "٤٠" ديناراً . وبذلك تكون الزيادة من "١٠" الى "٤٠" ديناراً ، اي بنسبة أكثر من ٥٠٠٪ إذا أدخلنا الزمن ، لأن الدقائق التي كانت في المكالمات السابقة كانت أطول والاعفاءات كانت أطول والاجور كانت أقل .

٢ - ان هذه الاضعاف المضاعفة من أجور المكالمات الهاتفية واحد من الشواهد على استغلال المواطن وتهميش دور مجلس النواب وبذلك تكون الحكومة الأكثر اجحافاً في رفع الاسعار والاجور ، وهي الاولى بالחסاسة .

٣ - نحن لا نطالب ببقاء المكالمات الهاتفية على أجورها السابقة ، ولكن لا بد من مراعاة المبادئ التالية :

أ - ان تكون الزيادة معقولة فلو كانت بمقدار ٥٠٪ لكنت قفزة كبيرة ، أما ان تكون ٥٠٠٪ فهذا شيء غير معقول على الإطلاق .

ب - حتى متى تبقى الحكومة تنصرف بهذه الامور الضرورية ، إن المكالمات الهاتفية تشبه قوت الشعب ، من خلال الانظمة والتعليمات ؟

ج - ونختي متى يظل دور المجلس غالباً عن مثل هذه الامور ؟

د - إنني أطلب بتصويب الأوضاع ، وان لا تترك الحكومة تمارس اجراءاتها على هذا النحو غير المعقول . وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ - كتاب معالي وزير التموين رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب سليمان سلامة السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٠٤/٢٠/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/٩ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/١٩ م

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٥٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/١٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٨/س/٨

التاريخ : ١٤١٤/٢٧/شعبان

الموافق : ١٩٩٤/٨/شباط

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التموين المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كيف تتم عملية استبدال كويونات الحليب بالسكر ولماذا يدفع المواطن مبلغ (٣٠٠) فلس مع كويون الحليب ١ كيلو غرام ليحصل على ٢ كيلو غرام سكر ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان سلامة السعد

نائب لواء جرش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم : ٣٢٤٦/١٦/١٠/٩

التاريخ : ١٩٩٤/٣/٦

دولة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣/٢٠٤ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٩ والذي وصلنا متأخراً ومرفقة صورة عن السؤال رقم (١٥٧) المقدم من سعادة النائب سليمان سلامة السعد .

ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي :

١ - قامت وزارة التموين وبناء على رغبة الغالبية العظمى من المواطنين باصدار التعليمات الخاصة بعملية تبديل كويونات الحليب بكويونات السكر لمن يرغب من المواطنين وبواقع (٢) كغم سكر مقابل (١) كغم حليب وذلك نظراً لعدم رغبة هؤلاء المواطنين باستلام كميات الحليب ولعدم كفاية كميات السكر التي يستلمونها نتيجة عادات استهلاكية متبعة لديهم .

وقد تم اعتماد اختتام خاصة لعملية التبديل تم توزيعها على جميع مراكز صرف الكويونات في المملكة ويستطيع اي مواطن يرغب بعملية التبديل لكامل كمية الحليب او اي جزء منها ان يطلب التبديل من اي مركز صرف للكويونات ويقوم الموظف بختم كويونات الحليب ويختم مادة السكر حسب الاصول .

٢ - اما بالنسبة لمبلغ ال (٣٠٠) فلس التي يدفعها المواطن للتاجر مقابل تقديم كويون ٢ كغم سكر فان هذا المبلغ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٨٤/٢٠/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٩/١٢ هـ

الموافق : ١٩٩٤/٢/٢٢ م

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٨٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٠ ، والمقدم من

سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤/٢/١٦ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الامثلة

رقم السؤال :

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير الخارجية للاجابة عنه خلال المدة المحددة

يمثل ثمن ٢ كغم سكر بالسعر المدعوم

البالغ ١٥٠ فلساً للكيلو غرام الواحد

وهو ما يدفعه المواطن عند شراء السكر

بالسعر المدعوم بموجب الكوبونات .

ارجو ان تكون الاجابة تحقق ما طلبه

سعادة النائب المحترم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

راضي سليمان ابراهيم

وزير التموين

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان

السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي

الرئيس .

أكتفي بما ذكره معالي وزير التموين في

جوابه ، وأشكر وزارة التموين على ما تقوم به

من جهد والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧ - كتاب معالي وزير الدولة للشؤون

الخارجية رقم (٤٣٣) تاريخ ٢/٥/

١٩٩٤ جواباً على السؤال رقم (١٨٩)

المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام

العموش .

في النظام الداخلي

نص السؤال : هل وصلت رسائل من امريكا

الى الاردن تشترط توقيع اتفاقية مع العدو قبل

تقديم المساعدات الامريكية ؟ وهل وعدت

امريكا بتخفيض عمليات التفتيش للسفن في

العقبة ورفضوا ذلك بالصلح مع العدو ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم: م ك ٤٣٣/٤/٨

التاريخ : ١٩٩٣/٣/٥

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٢٠/١٦/٣

٦٨٤ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ والمتضمن سؤال

سعادة النائب الدكتور بسام العموش حول

اشتراط بموجب رسائل من الادارة الامريكية

حول هذا الامر .

وارجو ان ابين بان المساعدات الامريكية

المقدمة للاردن ، والتي هي جزء من برنامج

مساعدات تقدمها الولايات المتحدة الى عدد

كبير من دول العالم . يتلقاها الاردن كما يتلقى

غيرها من مساعدات الدول الاخرى ، ويوجهها

بما يتفق مع مصالحه وخططه التنمية دون ان

يؤدي ذلك الى اتخاذ مواقف لا تتفق مع

مركزات السياسة الاردنية ، ورغم محدودية

المساعدات الامريكية التي نتلقاها حالياً ، الا ان

الولايات المتحدة تعتبر من الدول الدائنة

الرئيسية لنا وهي تقوم بدور فاعل وهام في

نادي باريس ونادي لندن فيما يتعلق بمداولتنا

معهما بهدف اعادة جدولة ديوننا وتخفيف

عبء سدادها على الاقتصاد الوطني .

واود ان اؤكد لسعادة النائب المحترم بان

الحكومة لم تتلقى رسائل تتضمن اشتراط توقيع

اتفاقية سلام قبل تقديم المساعدات .

اما بالنسبة للسؤال الثاني المقدم من

سعادة النائب المحترم والمتعلق بموضوع تفتيش

السفن في العقبة .

فاود ان اوضح ان الاردن سعى وما يزال

يسعى وعلى جميع المستويات وعلى كافة

الاصعدة لاثارة هذا الموضوع باعتباره ممارسة

جائرة ضد الاقتصاد الاردني حيث تبلغ الكلفة

التقديرية لخسائر الاردن السنوية من جراء هذا

التفتيش حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً . وقد

أكد جلالة الملك المعظم على هذا الموضوع عند

لقائه بالرئيس الامريكي كلينتون في زيارته

الاخيرة الى واشنطن ، كما اثير الامر مع كبار

المسؤولين الامريكيين وقد تقدم الاردن بطلب

لرفع الحصار عنه اكثر من مرة كما تقدم بطلب

لتعيين جهة محايدة لتقوم بهذا العمل وباسلوب

اقل كلفة واكثر تيسيراً لحركة السفن مما يخفف

الآثار السلبية والسلبية على الاقتصاد الاردني وما

يزال هذا الموضوع قيد المطالبة والبحث مع

مختلف الاطراف ذات العلاقة وكان دولة رئيس الوزراء قد قام اثر انتهاء زيارة جلالة الملك المعظم الى الولايات المتحدة بزيارة الى مقر الامم المتحدة في نيويورك خصيصاً لبحث هذا الموضوع مع كل من الامين العام ولجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن حيث قدم دولته الى هذه اللجنة تقريراً كاملاً بين فيه وبالأرقام حجم الخسائر التي يتكبدها الاردن نتيجة اجراءات التفتيش البحري على السفن المتجهة الى العقبة . وطالب اللجنة برفع الحصار عن الاردن ، ولم يترك المسؤولين الاردنيون فرصة الا واستمروها في طرح هذا الموضوع الهام والمطالبة برفع الحصار عن بلدنا . وقد قامت وزارة الخارجية بجهود ماثلة واجرت سلسلة من الاتصالات مع كافة الوفود الاجنبية الزائرة وكلفت سفرائها في الخارج ببحث هذا الامر مع مسؤولي الدول المعتمدين لديها والسعي ليزيل الجهود التي تكفل وقف هذه الاجراءات التعسفية .

راود ان ابن لسعادة النائب المحترم انه لم يسبق في اي من هذه الاتصالات ان ربط موضوع تفتيش السفن بمجريات عملية السلام او بتوقيع معاهدة سلام .

وستستمر الحكومة في بذل كافة المساعي وطرق كل الوسائل الممكنة من اجل احتواء هذا الموضوع وانتهائه ورفع الظلم الواقع على الاردن من جراءه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .
وزير الدولة للشؤون الخارجية

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

أظن ان السؤال أصبح لا معنى له بعد توقيع المعاهدة ، ولكن سياسة النفي في الاجابة أصبحت غير منطقية . وكنا نوصف بالتشكيك حينما نطرح مثل هذه الأسئلة في الفترة السابقة ، وظهر بعد ذلك أن ما كنا نتساءل عنه هو الحقيقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٨ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٥١٣٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣١٨٨/٢٣/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٥

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

اهت . لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١١/٨ والمقدم من معالي

النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/١١/٣

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو اعلامي عن المدن والقرى التي رفعت الى بلديات خلال عام ١٩٩٤ وما هي الأسس التي اعتمدت لترقيتها مع الشكر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد الرزاق طيبشات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

عمان

الرقم : ٢٥١٣٦/٦/م

الموافق : ١٩٩٤/١١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة لكتاب معاليتكم رقم ٣/١٦/٣ /٢١٨٨/١٢ تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ بخصوص السؤال رقم ٢٠ تاريخ ١٩٩٤/١١/٨ المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات حول المجالس القروية التي رفعت الى بلديات والأسس التي اعتمدت بترقيتها .

ارجو ان اعلم معاليتكم بان الأسس التي اتبعت في ترفيع هذه المجالس الى بلديات هي الأسس الواردة بنص المادة الخامسة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته والمرفق صورة عنها علماً بان عدد المجالس القروية التي تم ترفيعها الى مجالس بلدية هي ٦٤ مجلساً مرفقاً بطيه كشف باسماء المجالس القروية التي تم ترفيعها الى بلديات .

واقبلوا الاحترام ،،،،

توليق محمود كريشان

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

كشف باسماء المجالس القروية التي تم ترقيتها الى بلديات بموجب موافقة مجلس الوزراء الموقر بجلساته المنعقدة بتاريخ ١٤/٥/٣ و ١٩/٧/١٩ و ١٤/٩/٣

المجلس القروي	المركز الاداري
العدلية	العاصمة / قضاء عحاب
خشافية الدبابيه	العاصمة / قضاء شحاب
الذهيبه الغربية	العاصمة / قضاء ناعور
ادبيسان	العاصمة / قضاء ناعور
الفيصلية	العاصمة / ماديبا
اللقب	العاصمة / ماديبا
مافسط	اللقب
لم الدنايسر	اللقب
الجوفية	اللقب / الشونة الجنوبية
الرامنة	البلعاء / الشونة الحربية
الطوال الجنوبي	البلعاء / دير عالا
الطوال الشمالي	البلعاء / دير عالا
مثلث العارمة	البلعاء / دير عالا
داهبا وظهره والرمال	البلعاء / دير عالا
فوقه	اريد
كفر جايبر	اريد
نجله	اريد
مرصع	اريد / جرش
المصطبة	اريد / جرش
باءون	اريد / مجلبون
راسون	اريد / مجلبون
جريمسا	اريد / بني كنانه
التمسورة	اريد / بني كنانه
الرفيد	اريد / بني كنانه
جبراص	اريد / بني كنانه
نمبال	اريد / الكورة
	اريد / الكورة

المجلس القروي	المركز الاداري
المنشية	اريد / الكورة
وادي اليايس	اريد / الاغوار الشمالية
بلدية ابو عبيدة والبلانة	اريد / الاغوار الشمالية
العالوك والمسررات	الزرقاء
بلدية عمرة وعميرة	المفرق
بلدية الكوم الاحمر ورسم الحمان	المفرق
الجفر	معان
مريغة	معان
منشية ابو حمور	الكرك
الجدةا	الكرك
محي	الكرك
سول	الكرك
المكيفة	المفرق
سويمة	البلقاء
قرى بني هاشم	الزرقاء
الازرق الشمالي	الزرقاء
اللبين	العاصمة
العال	العاصمة
المشقر	مادبا
غمرناطة	=
العالية	=
الشقيق	=
جوزا	الكرك
امرع	=
بردي وبذان	=
بشير	=
دير الكهف	المفرق
الدفيانه	=
ام النعام	=

هكذا من المأهول

المجلس القروي	المركز الاداري
حوشا	المفرق
ام السرب	=
الزبيدية وابو مخطوب	معان
ايل	=
بسطة	=
بجربين	الزرقاء
الخبيبة التحتا	سي كانه / اريد

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الرزاق طيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، كنت أتمنى أن يكون معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة موجوداً بيننا ، على أي حال فكلامي موجه لدولة رئيس الوزراء وللحكومة بأكملها ، لقد أوضحت الاجابة بأن الحكومة قامت بترقيع "٦٤" مجلساً قروياً إلى بلديات خلال هذا العام ، مع العلم بأن الحكومات المتعاقبة كانت متفقة على عدم إحداث أية بلدية منذ أكثر من اربع سنوات باستثناء بلديتين هما بلدية العيص في الطفيلة وبلدية الشونة الجديدة في البلقاء .

وقد تبنت هذه الحكومات هذه السياسة اعتماداً على نتائج التجارب العديدة في معظم أنحاء العالم والتي تشير بأن البلديات الصغيرة يصعب بل يستحيل أن تتوفر فيها كل المقومات الحضرية والمرافق والخدمات العامة الضرورية للسكان ، إذ قلما تتوفر لها المصادر المالية

الكافية لتمويل الذاتي مما يشكل كامل طرد للسكان للهجرة الى المدن ويقلل من مساهمتها في حركة الانماء الاقتصادي والانتاجي .

ويوجد الان في المملكة "٢٣٨" بلدية و "٣٥٢" مجلساً قروياً ، أي "٥٩٠" مجلساً محلياً .

وأود ان أؤكد هنا انه لا يوجد في حقيقة الامر اكثر من ١٠-١٥ بلدية جديدة بالفعل لأن تكون بحسب الدستور الاردني والقوانين والانظمة المرعية مؤسسات أهلية ذات إستقلال مالي وإداري وتستطيع القيام بالواجبات الموكولة اليها . أما باقي هذه المجالس فمعظمها في وضع سيء وصعب للغاية ولا يمكن ان تؤدي الغايات التي أنشأت من أجلها ، أو ان تكون عند مستوى اعتبار الدستور لها مؤسسات أهلية ذات استقلال مالي وإداري وذلك نظراً لصغر حجم سكانها وقلة وضالة مواردها ومصادرها المالية ، في حين تتطلب واجباتها نفقات كثيرة ، وقد وصل بعض هذه البلديات الى العجز عن تسديد رواتب العاملين

فيها ، في حين يتوجب أن تتوفر لأية بلدية جهاز فني وإداري ومالي مؤهل ، وواردات وصرفيات متوازنة ، وآليات مختلفة متطورة تساعد على أداء الخدمة الفعلية للمواطنين ، وهذه الامور لا تتوفر في معظم المجالس المحلية وليس بالامكان توافرها لأسباب كثيرة جداً أهمها ضعف الامكانيات المادية ، فالاردن ليس دولة نفطية يمكن ان يوفر لهذا العدد الهائل من المجالس المحلية الامكانيات اللازمة .	وإذا لم اتلقى الإجابة الشافية المقنعة فأنتي مضطر لمتابعة هذا الموضوع حسب النظام الداخلي للمجلس الكريم ... وشكراً معالي الرئيس .
من هنا جاءت الحاجة الملحة لتطبيق القانون المعدل لقانون البلديات الذي أقره مجلسكم الكريم في الدورة السابقة والذي يعطي الصلاحية لمجلس الوزراء لدمج البلديات والمجالس القروية المتجاورة بهدف إحداث بلديات كبرى قادرة على تقديم الخدمة البلدية للمواطنين بأمكانيات معقولة وبأسلوب متطور استناداً للفقرة الخامسة من المادة الخامسة من هذا القانون .	شكراً ، السؤال الذي يليه . السيد الامين العام :
إن هذا القانون المعدل يضعنا امام نقطة تحول مفصلية للبدء بخطة تنمية حقيقية وواقعية للمجالس المحلية تجسيدا لمفهومنا المستند الى اعتبار البلدية الخلية الاولى لتنمية المجتمع . وغنى عن التأكيد أنه إذا ما توافر لدينا بلديات قادرة تتمتع بالمؤسسة نكون قد خدمنا مجتمعنا ، فأين هي سياسة الحكومة حول هذا الموضوع الوطني الهام ؟ وهل يتفق مع هذه السياسة إحداث بلديات لا يتجاوز عدد سكانها "١٠٠٠" نسمة وبعضها لا يتجاوز "٥٠٠" نسمة .	٩ - كتاب معالي وزير التميمين رقم (١٤٩٤٧) تاريخ ١٥/١١/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي . بسم الله الرحمن الرحيم المملكة الاردنية الهاشمية مجلس النواب الرقم : ٣١٠٩/٢٣/١٦/٣ التاريخ : ١٩٩٤/١١/٧ معالي وزير التميمين ابعث لمعالكم صورة عن السؤال رقم (٨) تاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي . ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية . واقبلوا الاحترام ،،، م. سعد هائل السرور رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٤/١٠/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :
معالي وزير التموين الاكرم . للاجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هي قصة ال ١٥٠ طن من
الارز المصري المهداة للاردن من جمهورية مصر
العربية وتباع لاصحاب المطاعم فقط ، رغم انها
هدية ؟ وذا كانت هدية فلماذا لم توزع على
الاسر الفقيرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم : ١٤٩٤٧/٤/١/٤

التاريخ : جمادي ثاني/ ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤/١١/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٢٣/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٤/١١/٧ بخصوص

السؤال الموجه من سعادة النائب فواز
الزعبي ، حول كمية الارز المصري المهداة
الى هذه الوزارة ، من جمهورية مصر العربية .

أرجو ان ايبين ما يلي :

١ - ان حكومة جمهورية مصر العربية قد
أهدت وزارة التموين مشكورة كمية
(٥٠) طن أرز مصري فقط وليس
(١٥٠) طن . من نوعية فاخرة وذلك
لإعادة الثقة التي حصلت نتيجة المشاكل
السابقة للارز المصري وعدم تقبل الناس
له ونظراً لضائقة الكمية ، فقد تقرر حصر
بيعها بالفنادق والمطاعم وللمواطنين
مباشرة من مستودعات الوزارة
بالكميات المعقولة والتي يطلبونها
لغايات الاستعمال المنزلي فقط .

٢ - ان هذه الكمية أهدت الى وزارة
التموين وليس لوزارة التنمية
الاجتماعية ، وعليه فلا يوجد في
قانون التموين اي نص يجيز لي توزيعها
على الأسر الفقيرة .

٣ - علماً بأنه يوجد ٢١ طن من أصل
الكمية المذكورة اعلاه يجري حالياً
توزيعها على المواطنين لغايات الاستعمال
المنزلي مباشرة عن طريق الوزارة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزير التموين

عادل القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦

التاريخ: ١٩٩٤/١٠/٢٩

الموافق :

معالي رئيس المجلس : استاذ فواز لك
شواين فخليها مرة واحدة ، الشوال العاشر .
السيد الامين العام :

١٠ - كتاب معالي وزير التموين رقم
(١٤٩٤٦) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ ،
جواباً على السؤال رقم (٦) المقدم من
سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣١٠٧/٢٣/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٤/١١/٧

الموافق :

معالي وزير التموين

ابعث لمعالكم صورة عن السؤال رقم
(٦) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٩ ، والمقدم من
سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى :
معالي وزير التموين الاكرم للاجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هي حقيقة شحنة الحليب
(حليبنا) الذي وزع على محافظات المملكة ،
ووجد أنه غير صالح للاستخدام نتيجة الفحص
الخبري والذي اكد ذلك اللجنة التي استقدمت
من فرنسا لهذه الغاية وكان نصيب محافظة
اربيد (٤١) طن من هذه الكمية . وهل تم توزيع
من هذه الكمية على المواطنين بعد نتيجة
الفحص أنه غير صالح للاستخدام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التموين
عمان

الرقم : ١٤٩٤٦/٢٦/٢٠/٩

التاريخ : جمادى ثاني / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٥ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى السؤال المقدم من سعادة
النائب فواز الزعبي ، حول حقيقة شحنة
الحليب الذي وجد انه غير صالح للاستخدام
نتيجة الفحص المخبري ، وانه وزع على
محافظات المملكة ، وهل تم توزيع جزء من
هذه الكمية على المواطنين .

ارجو التكرم بالعلم بما يلي :

١ - تم توريد كمية من الحليب على الباخرة
جلادستون ، حيث اصدر معالي وزير
الصحة بموجب كتابه رقم
ص غ ٢١٨٢/٣/١٠/٤٨ بالموافقة
بالتخليص على كامل الكمية الواردة
على الباخرة اعلاه باستثناء تشغيله في
مستودعات اربد وتشغيلتين في
مستودعات العقبة لوجود ثقب في
الاكياس والتي اكدت التقارير المخبرية
الصادرة عن مختبرات وزارة الصحة
والمرفقة مع كتاب معالي وزير الصحة
المشار اليه اعلاه بأن الحليب صالح

للاستهلاك البشري من الناحية
الكيميائية والجراثيمية الا ان الاكياس
تحتوي على ثقب كد تؤدي الى فساد
الحليب اثناء التخزين لفترة طويلة وقد تم
اعادة الكمية التي تمثلها التشغيلية للمورد
لاعادة تصديرها مرفقاً بطيه كتاب
معالي وزير الصحة المشار اليه اعلاه
والتقرير المخبري رقم ٩٤/٢٧٣/٣٦

٢ - اثناء التحفظ على كميات الحليب التي
تمثلها التشغيلية المذكورة وقبل ان
يتسلمها المعهد وتبلغ كميتها
(١٧٨٥) كرتونة حليب قام مأمور
المستودع المختص بصرف ١٥ كرتونة
حليب بطريق الخطأ كونه نقل الى موقعه
وباشر عمله في نفس اليوم ودون علمه
ان الكميات متحفظة عليها ولا تشغيل
بقية المستودعات .

وعلى الفور قام مدير المجمع بالطلب من
الناقل لاعادة هذه الكمية من التجار
فأعيد كمية ١٢ كرتونة واربعه اكياس
اما الكمية الباقية والبالغة كرتونتين
وثمانية اكياس فقد صرفت للمواطنين
عن طريق تجار التجزئة وباستثناء ذلك
لان كامل التشغيلية قد سلمت للمعهد
لاعادة تصديرها .

٣ - شكل مدير تموين اربد لجنة للتحقيق
داخلياً في الموضوع حيث نسبت هذه
اللجنة بتوجيه عقوبات تأديبية تتراوح بين
الانذار وحسم يوم من الراتب للمدير

استكمال لجنة التحقيق أعمالها وتقديم
توصياتها .

٤ - مؤكداً لمعاليكم بأن الوزارة معنية بصحة
المواطنين وتتخذ كافة الاجراءات لضمان
صلاحية المواد التي تستوردها الوزارة وان
الكمية التي استهلكتم من قبل المواطنين
كانت صالحة للاستهلاك البشري من
الناحية الكيميائية والجراثيمية ولا يوجد
الا ثقب بالاكياس .

واقبلوا الاحترام ،،

وزير التموين

عادل القضاة

المستودعات المعنية ، ثم ، ابلغني
رسمياً ، بنتائج هذا التحقيق ، ولدى
عرض هذه النتائج على مدير الشؤون
القانونية في الوزارة ، طلب اتخاذ
عقوبات أشد بحق هؤلاء الموظفين
حسبما جاء بمشروحاته المؤرخة في ١ /
١١ / ١٩٩٤ وعليه وبموجب كتابي رقم
١٤٨٠٣/٣/١٥ تاريخ ١١ / ١٢ /
١٩٩٤ ، شكلت لجنة يشترك فيها
مندوب عن ديوان المحاسبة لاعادة
التحقيق واتخاذ التوصيات التي
تناسب مع حجم المخالفة ، وسيصار
الى اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم فور

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .
السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

تتميت أن يكون معالي وزير التموين موجود للاستماع لأجابين والرد عليها ، إلا أنني أرى أن الحكومة قادرة على الاجابة كونها فريق واحد .

١ - أرجو أن أصبح الرقم الذي ذكره معالي وزير التموين ، من أن كمية الأرز المهددة من مصر هي (١٥٠) طناً وليس (٥٠) وهي موزعة بالتساوي أي (٥٠) على كل مستودع من مستودعات المملكة - الجويده - والرفيفة - والشمال .

٢ - لماذا بيعت هذه الكمية للمطاعم والفنادق فقط وليس للمواطنين ولماذا تأكيد مدراء التموين على أصحاب المطاعم والفنادق عدم البوح في مثل هذا الموضوع .

٣ - لماذا لم توزع نوعية هذا الأرز الجيد على المواطنين بدل المطاعم والفنادق ، وانتم تعلمون من هم رواد الفنادق والمطاعم ؟

٤ - لماذا تحرمون المواطن حتى من النوع المقبول من الأرز الذي يشكل غذاء رئيسياً له ؟

٥ - لماذا تصرون على عزل المواطن حتى عن أي سلعة نظيفة ؟

وكيف يا معالي الوزير تريد شعباً يني ويعطي ويكافح ويشعر بالثقة بوطنه وحكومته وأنت تحرمه حتى أبسط حقوقه في أن يحصل على مثل هذا النوع من السلع الجيدة .

لا أقبل التبرير في أن هذه الكمية قليلة ، فبإمكان الوزارة أن توضح للناس وعبر وسائل الاعلام مثل هذا الموضوع وبالتالي خلق المصداقية لهذه الوزارة أمام المواطنين .

وإذا كانت الكمية مهددة من جمهورية مصر العربية للشعب وليس لوزارة التموين التي استلمت الكمية بأسم الحكومة ، فلماذا لم ترصد أثمان هذه الهدية لدعم المواطن عن طريق صندوق المونة الوطنية ، بدل اختفاء أثمانها في موازنة وزارة التموين وهي بالأساس ليست لها ؟

ومن هنا فهي ليست مناقلة من وزارة التموين لوزارة الشؤون الاجتماعية ، لأنها بالأصل لم تأتي لوزارة التموين بل للشعب الأردني .

وبما أن وزارة التنمية هي الأكثر معرفة بالأسر الأكثر حاجة ، فأنها اذا الوزارة المعنية بمساعدة الاسر ، وبالتالي فإن رد وزارة التموين ليس مقنعاً على الاطلاق .

وفي هذا السياق فإن هذه المخالفة ليست الأكثر خطورة بل هناك الطامة الكبرى ، وفي موضوع الأرز حيث قامت وزارة التموين باستيراد كمية تتجاوز ١٠٠٠٠ آلاف طن من مادة الأرز الصيني ، وليس الفيتنامي خلال

شهري تموز وآب ١٩٩٤ ، وتم طرح هذه الكمية في السوق المحلي لتباع (بالسعر الحر) .
وتبين ان هذه الكمية الموزعة على مستودعات الجويده والرفيفة والشمال والفرق ، غير مطابقة للمواصفات ومصابة بالتسوس وغير صالحة للاستهلاك البشري ، ورغم قيام وزارة التموين بتلقيه يوم الاربعاء بتاريخ ١١/١١/٩٤ - وعند فتح المستودع بتاريخ ١١/١٢/٩٤ تبين أن هذه الكمية لا تزال غير صالحة للاستهلاك البشري ، وما زالت مصابة بالتسوس رغم تلقيهها ثلاث مرات ، خلال شهر واحد وتمت عملية التقييم الرابعة بحضور بعض مسؤولي من وزارة التموين .

ولغاية يوم امس لم يكن هناك أي نجاح في عملية التقييم .
أولاً- أين مختبر وزارة التموين لدى استلام هذه الكمية / إضافة لختبرات الحكومة والمواصفات والمقاييس ؟
ثانياً- أين الشروط الصحية التخزينية التي تطبق في مستودعات الوزارة ؟
ثالثاً- ورغم أن استيراد الكمية المذكورة تمت في عهد الوزير الحالي ، وعلى مسؤولية وزارة التموين ، فأنا نتساءل ما ذنب المواطن في أن يتحمل سموم التقييم التي يتم استعمالها لتقييم الأرز لحالة القضاء على السوس بزيادة مادة التقييم والتي تحتاج الى (٤ كغم) من مادة الفوكسين لكل (٥٠ طن) وبخسبة بسيطة ، نجد ان كمية - ال - عشرة آلاف طن تحتاج

من حق المواطنين علينا ، ونحن نعلمهم ونتمتع بثقتهم ، أن نحرس عليهم ، ونحقق لهم بكل ما أوتينا من صلاحيات دستورية ، ولو في أبسط حقوقهم المعيشية ، حقهم في أن يحصلوا وأطفالهم على لقمة العيش صحية ونقية ، من حقهم علينا أن نوقف مسلسل التجاوزات ، والمخالفات ، والأستهتار ، بالمواد الغذائية وعلى مرأى من وزارة التموين التي كان من المفروض على أجهزتها وهي المعنية بذلك أن تقدم لهذا الشعب الذي يعاني ما يمكنه من أداء واجبه المقدس في خدمة الوطن ... لا أن تقدم له مواد غذائية فاسدة خالية من أي عناصر الصحة .

بالنسبة للسؤال الثاني .

• إذا اردنا أن نفتتح ملف كوارث المواد الغذائية ، نجد مسلسل لا ينتهي ، ونحن كنواب وجدنا هنا لندافع عن المواطن ، لنحقق القسم الذي حلفناه بأن نخدم الأمة التي منحتنا ثقتها ، وأوصلتنا الى هنا .

• تريد الأمة منا أن نحقق لها أبسط الحقوق التي كفلها الدستور والقانون وحقوق الانسان وضمن حقها في أن تحصل على لقمة عيشها صحية ونقية ، حقها في أن تحصل لأطفالها على جرعة حليب صحية ونقية ، وهي وثيقة في مؤسسة كبرى تسمى

هكذا من الأعمال

وزارة التموين ، وللاسف فإن هذه الحقوق لم تصن فهناك كارثة كبيرة يعاني منها المواطن الأردني نتيجة أستيراد وزارة التموين لكميات كبيرة من الحليب المجفف ، والمنقول على الباسخرة (جابولي) وقد تم إبلاغ معالي وزير التموين بأن كميات الحليب المستوردة غير صالحة للأستهلاك البشري ، بموجب كتاب معالي وزير الصحة رقم (ص ع / ٤٨ / ٣٠١٤ / ٨ / ٧ تاريخ ١٩٩٤ / ٨ / ٧ .

• ومع ذلك ، تم التخليص عليها وأدخلها الى المستودعات التابعة لوزارة التموين في الجويده ، والشمال ، والبلقاء ، والرصيفة . ورغم تحذير لجنة خبراء فرنسيين وأردنيين بعدم صلاحية هذه الكمية والتي ذكرها معالي وزير التموين ، وقال عنها (ثلاثة تشغيلات) إلا أن الوزارة باعت جزءاً كبيراً من هذه الكمية ، وكان نصيب محافظة اربد لوحدها ما يزيد على (٤٥٠٠) كرتونة من هذا الحليب الفاسد وزع منها (٤١) كرتونة ، أي (٤١٠) أكياس) وليس كما ذكر معالي الوزير من أنها قليلة .

• ولم تم طرح سوالي عن ذلك والمؤرخ في ٩٤ / ١٠ / ٢٢ تنبهت الوزارة العتيدة لهذه الجريمة ، وعرفت أن الموضوع قد انكشف للكثيرين وعلى رأسهم النواب ، تحركت الوزارة وعلى الفور محاولة جمع ما يمكن جمعه من هذا الحليب الذي تم توزيعه في نهاية شهر آب ، ولكن دون جدوى ، اللهم

الا بعض الأكياس ، وذلك بعد أن جرعت الوزارة أطفالنا الحليب الفاسد رغماً عنهم لأنهم لم يجدوا غيره فهذا غذائهم الوحيد واليومي ، ظانين أن الوزارة العتيدة حريصة على حياتهم .

• ولما لم تجد مبرراً مقنعاً لتغطية مثل هذه الجريمة خرجت الينا بقضية التوزيع الخطأ وأن الموظف نقل حديثاً (ولتي ستبقى على أن ، وأن ...) متناسية أن حياة أطفالنا لا يمكن أن تساوي مجرد توجيه عقوبة حسم راتب يوم لموظف هنا أو هناك ، لان ذلك لا يعفيها من مسؤولياتها وأهمالها وأستهتارها بصحة الناس ، حيث سارعت الوزارة لتغطية الكمية الفاسدة ، وقطع الطريق على كل شخص يحاول كشف الحقيقة وأظهر الخفي ، قامت الوزارة بتزويد مستودعات الشمال بـ (٤٠٠٠) كرتونة حليب الصحي وذلك بكتاب رقم ٢ / ٤ / ٥ / ١٥٨١١ تاريخ ١٩٩٤ / ١٢ / ٤ - أي قبل ثلاثة ايام .

• ولم تكتفي الوزارة بذلك ، وبدل ان تلتف الكمية المتبقية من الحليب الفاسد قامت وعن طريق تاجر بالاتفاق على بيعه لأصحاب الحلويات ليصنعوه حلوى للصغار والكبار وبالتالي تكون الوزارة قد جرعت الكبار والصغار هذا الغذاء الفاسد ، وآثرت ثمن الحليب الفاسد على أرواح الناس ، فآلى أي مدى وصل الأستهتار بأرواح الناس وحياتهم يا وزارة التموين !!

ارجو من دولة رئيس الوزراء .

أرجو من دولة الرئيس أن يصدر أوامره بعدم إرسال كمية الحليب الموجودة الآن في مستودع الشمال الى أي مستودع آخر .

• ومن المسؤول عن ذلك كله ؟

• أين الترجمة الحقيقية والعملية لمبدأ الإنسان أغلى ما نملك ، وأين الحفاظ على المال العام ودور الأجهزة المعنية بذلك ؟

• ومن هنا ، فأني أدعو الزملاء النواب الأكارم لزيارة مستودعات التموين للأطلاع والعلم ، بحقيقة مستودعات التموين عن كذب ، للوقوف على كل الشروط الصحية اللازمة والمتوفرة لتخزين أي سلعة ، فهل وصلت عملية الأستهتار بأرواح المواطنين الى هذا المستوى ، والى حد قوتهم ، ونحن نعيش مرحلة الديمقراطية وتحقيق أنسانية الإنسان يا وزارة التموين ، كيف سنلقى ناخبينا ونحن لم نستطع حتى إيقاف هذه المهزلة والتهاون بقوت المواطن .

• أتي أقترح على الزملاء النواب إعادة النظر في كل السياسات التموينية والأجراءات المتبعة في الوزارة للتأكد من أن الوزارة تقوم بالمهام الموكولة اليها ، ومن ثم إعادة تقييم الوضع فيها تمهيداً لمناقشة مصيرها .

وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة : شكراً معالي

الرئيس .

ارجو أن أشكر النائب على ما تقدم به من معلومات لم تكن معروفة لدينا ، أطلب من سعادة النائب أن يزودنا بهذه المعلومات لأن هناك أرقام متباينة وما ذكره من تواريخ مختلفة ومتباينة ، إن الأوامر صدرت بالمنع في شهر "٧" ووزعت في شهر "٣" أو بهذا المعنى .

لذا اطلب مساعدة النائب المحترم أن يزودنا بها وستحقق من ذلك ، مع العلم أن وزارة الصحة دائماً تحرص على جودة المواد التموينية وإذا ما صدر عنها تعليمات فأنها تلتزمها حتى ترى أنها طبقت ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة نقطة نظام .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، انني أرى أن معالي المهندس سعد هابل السرور وهو يرأس هذا المجلس يرأس بنفسه أن يسجل في محضر الجلسة أي خطأ قانوني يسجل علينا في المستقبل . وتماشياً لمخالفة النظام الداخلي بالنسبة للسؤال المطروح من قبل سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، فأني احتفظ بحقي نظراً للأجابة المكتوبة والمعلنة من دولة رئيس الوزراء بأنني سأقدم إستجاب حول تصرفات هذا النقيب . وأنا اعلم أين يرتبط القضاء العسكري ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الله ، انت طلبت نقطة نظام وهذا موضوع تستطيع

هكذا من المأهول

في أي وقت أن تقدمه بدون الطلب بشكل نقطة نظام . البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤ - طلب استقالة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين من عضوية اللجنة الزراعية واللجنة المالية .

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية واحتراماً ،،

ارجو قبول استقالتني من :

١ - اللجنة الزراعية .

٢ - اللجنة المالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب بسام حدادين

معالي رئيس المجلس : موافقة . البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥ - طلب مناقشة مقدم من (٢٤) نائباً ، لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

نرجو التكرم بتخصيص جلسة لمناقشة السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص الأسعار ولكم جزيل الشكر .

١٩٩٤/١١/٢٧

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل ، المادة "١٠٥" من النظام الداخلي تنص على أن يحدد المجلس ميعاداً للمناقشة بحيث لا تتجاوز عشرة ايام إلا إذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقدر استيعاده .

موضوع المناقشة مقدم من "٢٤" زميل من الزملاء ، اذا رأى المجلس الكريم أن هذا الموضوع يستحق النقاش علينا تحديد موعد ضمن المدة التي يحددها النظام وهي عشرة ايام . فهل يرى المجلس أن هذه القضية تستحق المناقشة ؟ الاستاذ سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : معالي الرئيس .

سبق فيما يتعلق بموضوع السياسة التموينية والاسعار أن ناقشنا الحساب التجاري لوزارة التموين وعرجنا على السياسات التموينية قبل اسبوع من الزمان . لدينا ربما بعد اسبوعين أو ثلاثة مناقشة موازنة الدولة ، يمكن من خلال مناقشة موازنة الدولة أن يأخذ المجلس الكريم الى اللجنة المالية أن تولى موضوع الاسعار أهمية خاصة عند مناقشة الموازنة ، وأن يتم مناقشة هذا الامر ضمن الموازنة العامة للدولة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة موضوع الاسعار منفصل عن موضوع حساب التموين الذي

نوقش قبل فترة ، ومختلف ايضاً عن الموازنة ، ولذلك أؤكد الحاجة لمناقشة هذا الموضوع خاصة وأن المواطنين يلحظون ويشعرون كل يوم بزيادة في اسعار كثير من السلع ، القهوة ، الحمص ، الفول ، العدس ، السمسم النباتي ، الزيوت النباتية ، لمياه الاغوار ، وما الى ذلك .

لذلك هذا الموضوع يستحق المناقشة ونرجو تفعيل النظام الداخلي وتحديد موعد لمناقشة ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

مع احترامي لكل زميل ممن طلب المناقشة علماً بأنني مع بعض الزملاء ممن يعلم بأن هناك ضجر من قبل المواطنين للغلاء في الوقت الحاضر . ولكن يعلم الجميع بأننا سوف نناقش موازنة عام ١٩٩٥ في هذه الايام ، ولا بد أن تناقش سياسة وزارة التموين من خلال الموازنة بكل أبعادها ، وربما يعزج الكثير من الزملاء على مناقشة كثير من موازنات بعض الوزارات .

لذلك أنني أؤيد الزميل سمير حباشنة فيما ذهب اليه .. وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

هكذا من الله على

السيدة توجان فيصل :

أولاً : نحن نناقش موازنة عام قادم وليس ما يجري الآن عندما نناقش موازنة ١٩٩٥ ، وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي ناقشنا موازنة ١٩٩٤ ولم تكن ارتفاعات الاسعار هذه وارده في الموازنة . في الاصطلاحات الكبيرة والخطوط العريضة الاقتصادية هذا ما يجري ، نضع خطوط وإذا مررنا خدعة معينة ، إطار معين ، في قرار معين يسري ويمر ونأتي الى التفاصيل ، وتخرج الحكومة عما التزمت به في الموازنة . مرة تخرج بأن هذا حقها في نظام جديد ، وهذا ظرف طرأ ، وهذه أسعار عالمية ، تخرج عن الاطار العام ، فيأتي الواقع التطبيقي في واد والنظريات الاقتصادية العامة والمالية العامة التي تدار في هذه الجلسات في واد .

الناس معنيون في معيشتهم فعلاً ، إذا كان فعلاً هذه الموازنة سوف تنعكس على حياة الناس وكل الكلام الايجابي الذي نسمعه في كل موازنة ينعكس على حياة الناس ، انا اريد من الحكومة شيء واحد ، لتقدم لنا موازنة صغيرة ، من يستطيع ان يضع موازنة دولة يستطيع ان يضع موازنة بيت ، اريد ان تقدم لنا موازنة مبنية على راتب موظف حكومي جامعي ، لا اقول اقل من جامعي ، له زوجة وطفل واحد ، ولتضمنها ضمن الاسعار الموجودة وضمن كلفة المعيشة الموجودة في الاردن ، لتقل لي كيف توضع موازنة هذا الانسان الذي يعتبر مرفه ، يعني ليس عاطل عن العمل ، موظف دولة جامعي وليس لديه سوى زوجة وطفل واحد .

إذا استطاعت أن تضع هذه الموازنة وتربطها بموازنتها العامة عندها نقول أن مناقشة الموازنة العامة يرفع عبء الغلاء عن الناس أو يعالج مشكلة الغلاء ، أما أن نهيم بالعموميات والنظريات وعند التطبيق نجد شيء آخر فهذه خدعة للشعب تكررت كثيراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا أرى أن النقاش أخذ ينحني منحى الخلط بين الموازنة وسياسة الاسعار وارتفاع الاسعار ، وانا أبين أنني من المؤيدين لمناقشة سياسة الاسعار ، لكن معالي الرئيس أريد أن اقترح اقتراح أبعد من اقتراح الاخ سمير يتعلق بهذه المناقشة ووقتها ، نحن محكومون الآن بالنظام الداخلي بان نعين موعد للمناقشة إذا رأى المجلس أن الموضوع صالح للمناقشة ، نعين موعد خلال عشرة ايام ، ولكن داهمتنا الموازنة ، ستجتمع اللجنة المالية خلال الاسبوع القادم يمكن او في نهاية هذا الاسبوع ثم نأتي الى مناقشة الموازنة .

أنا اقترحي المحدد حتى نخلص من إحراج المدة القانونية في النظام الداخلي ، وحتى نخلص من إحراج أنه صالح أو غير صالح للمناقشة ، ان يؤجل هذا البند على جدول الاعمال الى ما بعد الانتهاء من موضوع الموازنة ، بعد انتهاء موضوع الموازنة يدرج على جدول الاعمال ثم يجري النقاش فيه ما إذا كان صالحاً للمناقشة أم لا . واقترح وقف النقاش في هذا

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : شكراً معالي الرئيس ، إن مناقشة سياسة الاسعار قبل مناقشة الموازنة أمر مهم لعدة اعتبارات ، إن المناقشة هذه مفيدة للجنة المالية وهي تناقش الموازنة ، لأنه عندما تحدث مناقشة للاسعار ستعكس هذه المناقشة على مناقشات اللجنة وهي تتولى دراسة الموازنة .

أيضاً ستكون مفيدة للنواب الذين سيناقشون الموازنة باعتبار أنه أصبح عندهم نوع من الدراسة لهذه القضية المهمة ، ستكون مفيدة للحكومة قبل أن ترد على رأي النواب في الموازنة ، والحكومة عندئذ يمكن أن تعد سياسة أسعار مناسبة لتكون متزامنة مع تقديم الموازنة أيضاً الامر لا يحتاج الى مدة طويلة ، جلسة المناقشة جلسة واحدة تعد الحكومة بياناً فيها ويتم مناقشة هذا البيان فليس الموضوع شاغلاً للحكومة عن مهماتها ، وليس شاغلاً للمجلس عن مهماته .

ولذلك أنا أرى تمجيل المناقشة خلال الاسبوع القادم وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : موضوع الاسعار هو الشغل الشاغل لكل مواطن في الشارع الاردني ، فهو لا يكاد يستقر على سعر . وموضوع الاسعار لا يتحدث فقط عن المواد

للموضوع والتصويب على الاقتراحات ... شكراً
سيد الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور عبد الرزاق طيبشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبشات :
موضوع مناقشة سياسة الاسعار موضوع منفصل عن موضوع الموازنة ، لذلك اقترح الاسبوع القادم يوم الاحد أو الاثنين أو يوم الاربعاء .

معالي رئيس المجلس : دكتور شيكات ،
وأرجو ان نختصر الحديث قليلا يتحول الحديث الى مناقشة .

الدكتور مصطفى شيكات : شكراً
معالي الرئيس ، الحقيقة الموضوع منفصل عن موضوع الموازنة ، يمكن الموازنة موضوعها يتعلق بالسلطة التنفيذية وبرنامجهما للعام القادم ، لكن قضية الاسعار خاصة في هذه المرحلة قضية حيوية وضرورية خاصة وأنه فيه حركة وتعمل في الشارع وتذمر من ارتفاع الاسعار الغير مبرر ، والحقيقة ما فيه أية أسس واضحة أمام الناس .

ضرورة مناقشة الاسعار ترتبط أيضاً بالقطاع الخاص وبكل القطاعات ، فهي قضية مهمة وحيوية تجاه المواطنين في هذه المرحلة . أما خلطها مع قضية الموازنة أعتقد أنه خلط غير دقيق وغير موفق ، وأنا أؤكد على ضرورة مناقشتها في أسرع وقت وشكراً .

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهور -

هكذا من الله على

التموينية بل إن الناس يتحدثون عن ارتفاع في الاسعار يشمل كافة المواد التي يحتاجها المواطن .

إن هذا الموضوع من الاهمية بحيث أعتقد أنه من المناسب أن يدرج حسب ما ينص عليه النظام الداخلي ضمن المدة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي اذا كان هناك اية اقتراحات جديدة أو نطرح الآراء للتصويت .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الموضوع مهم ، موضوع الاسعار كما تحدث الاخ حاتم ماله علاقة فقط بالمواد التموينية . يعني الحكومة يمكن أن لا تكون طرف في قضية الاسعار لبعض من السلع . أنا أريد أن أفرق بين المناقشة والوصول الى نتائج ايجابية ، ثبت من خلال المناقشات العامة التي تجري تحت القبة أن لا نصل الى أي نتيجة ، لأن المطلوب فيها أن نظهر مشاعرنا والرأي العام يعرف ما تحدثنا . لكن ما هي النتيجة التي نصل اليها ، من الصعب الوصول من خلال مناقشة تتم تحت القبة .

ولذلك إقترحي المحدد إذا أردنا أن نصل الى نتائج ايجابية تتدخل فيها الحكومة لمعالجة الاسعار بصورة عامة يجب أن تدرس هذه القضية من خلال اللجنة المالية ، وأن تقدم بمقترحات وأن نقابل فريق وزاري له اختصاص في موضوع الاسعار . ثم تأتي اللجنة

بمقترحاتها الى المجلس لمناقشة هذه الاقتراحات ، الموافقة عليها أو رفضها أو زيادتها وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع عند التعامل مع الموازنة العامة للدولة سيتم التعامل مع المواد التموينية المدعومة ، ولا بد من التعامل مع متطلبات تكاليف المعيشة للمواطنين والموظفين بشكل خاص .

فالموضوع المطروح للبحث هو موضوع التسعير لمواد وسلع مختلفة ، وهذا الموضوع الجهة المعنية بتطبيقه هي وزارة التموين بالتعامل مع قانون التموين الذي يمكن أن يشمل سلع ومواد غذائية وغير غذائية .

وعليه أرى من المناسب أن يتم بحث هذا الموضوع منفصلاً عن الموازنة ، فمن ناحية تقوم الحكومة بتقديم سياساتها في هذا المجال ثم يحول الى لجنة مختصة لتصل الى تفاصيل وبحث هذا الموضوع ومن ثم نعود الى المجلس لبحثه بشكل وافي . وعليه أرجو أن نتعامل مع هذا الموضوع بأسلوب منفصل عن الموازنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ محمود هويل .

السيد محمود هويل : شكراً معالي الرئيس ، اقترح ايقاف النقاش وتحديد يوم الاربعاء القادم للمناقشة ... وشكراً .

أصوات : تنني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل تحدث العديد من الزملاء حول موضوع محدد في النظام الداخلي ، إما قبول النقاش ، مناقشة هذه السياسة ، وبالتالي تحديد موعد لهذه المناقشة ضمن الفترة الزمنية التي يحددها النظام الداخلي وإما رفض مناقشة هذه السياسة .

وضعت عدة اقتراحات أمام المجلس الكريم منها إقترح بتأجيل المناقشة لتتوافق مع الموازنة العامة ، ومنها إقترح لتأجيل النقاش الى ما بعد الموازنة ، لكن الآراء كلها متطابقة على قبول مبدأ المناقشة من الزملاء الذين تحدثوا في هذا الموضوع .

أماننا الان خيار واحد وهو تحديد موعد للمناقشة ، النظام الداخلي يحدد الموعد في خلال عشرة ايام . دكتور عبد المجيد العزام نقطة نظام .

الدكتور عبد المجيد العزام : هناك إقترح من زميل لتحديد المناقشة يوم الاربعاء القادم وثني على ذلك الاقتراح ، لنطرحه للتصويت .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس أن يوم الاربعاء القادم موعد مناسب للمناقشة ؟ السيد الامين العام : "٣٨" من "٥٣"

معالي رئيس المجلس : "٣٨" من "٥٣" إذن ويحدد يوم الاربعاء القادم موعد للمناقشة المطروحة والمقدمة من "٢٤" زميل من أعضاء مجلس النواب . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦ - الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ يلقيه معالي وزير المالية .

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله .

معالي رئيس مجلس النواب حضرات النواب المحترمين ،

احبيكم اجمل تحية ، وارجو من الله سبحانه وتعالى ان يمنحنا وياكم هدايته ورحمته ، وان يوفقنا جميعا سواء السبيل ، انه سميع مجيب .

تعلمون ايها السادة ، ان الظروف التي نمر بها ظروف استثنائية تشكل في حياتنا ومستقبلنا منعطفا حساسا ذا ابعاد عميقة الاثر على جيلنا والاجيال القادمة ، ومن البديهي ، ان يكون حسنا في هذه الظروف اكثر رهافة وشفافية ، وان تكون عقولنا اشد انشغالا ، وخواطرنا اكثر انفعالا . ولكنها تقتضي منا

اقدم عليها ، ولكنها كانت مواقف الشرف والرجولة والارادة الصلبة ، وخرجنا منها جميعا وجانبنا مصان ، وشرفنا محفوظ .

والسلام الذي وقعنا عليه لم يكن سلام الطامعين في رشوة ، او مئة ، او صرة من المال تلقى علينا ، فقد اقدمنا عليه بعد درس عميق واع وتمحيص دقيق لظروفنا وقدرنا امورنا حق تقديرها ، وفاوضنا بكرامة لاستعادة حقوقنا والتي تقرر استعادتها ، وها نحن الآن ندخل في خضم نمط جديد من العمل الدؤوب نستعيد به تلك الحقوق ، ونواجه ما يترتب علينا من الالتزامات التي تتطلب منا استعدادا داخل جبهتنا الداخلية ، ومواجهة لمشاكلنا المؤلمة بحلول جريئة لا تستطيع السلطة التنفيذية وحدها انجازها دون التعامل الحثيث معكم .

لقد دخلنا السلام كبلد سيد نفسه وقراره ، ولا بد ان نجهز متطلبات السلام كبلد متكامل المؤسسات . ولذا ، فإن هذه الحكومة لا ترى في دورها المطلوب لبناء الاردن ، وحل مشاكله الاقتصادية ، والاجتماعية ، ورفع مستويات الاداء والانتاج فيه ، الا بالتوافق مع دوركم . إن إنجاز هذه الآمال يبقى دائما وابدا جهدا مجتمعيا منسقا ومتواصلا ، لا يعتره الكلال او الملل ، بل يمضي بالعزم حتى يصل الى مبتغاه ، ويحقق غاياته واهدافه النبيلة .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب الكرام

ان السلام ليس مجرد معاهدة مع

الحلم والصبر ، والتبصر في الامور ، والتأمل فيها بأناة وروية ، حتى نصل الى القرار الصائب ، الذي لا مهرب منه ، ولا بديل عنه ، ومن هنا وجدت ان اتقدم بكلمتي قبل ان يتولى معالي وزير المالية بعرض خطاب الموازنة التفصيلي والمالي . ففي كلامي سوف أتحدث عن السياسة والابعاد السياسية للإقتصاد الاردني ، وخطاب موازنة يتناول معطياتها وارقامها وتقديراتها ، ولربما تكون موازنة هذا العام من اكثر الموازنات طموحا ، وذلك لأن للناس توقعات وامال ، ومخاوف وظنون ترى في الموازنة العامة تجسيدا او تحقيقا لها . والحكومة ترى في هذا الحال فرصة مواتية لتعرض امام نواب الامة وممثليها تصوراتها حتى يكون هذا المجال مفتوحا للحوار الشامل عبر النقاش والمداومات التي سيضطلع بها مجلسكم الكريم .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب ،

ان السلام الذي وقعنا عليه واستكمل اجراءاته الدستورية بشكل وعدا بمستقبل افضل ولكن هذا المستقبل المشرق ليس ثمنا لتوقعنا لمجرد التوقيع ، هو مردود عادل لبلد عالي الهممة قوي الارادة ، يسعى أبنائه لاغتنام الفرص المتاحة بالعمل والسهر اليقين الغلاب ونحن في هذا البلد قد واجهنا عبر تاريخنا تحديات كبيرة استجابت لها قيادتنا الواعية المستنيرة فاستطعنا تجاوزها ، والتغلب عليها . وقد اخذ هذا البلد مواقف لو كان حسابها بالفلس والدرهم لما

دفنها المجهود . فأشقاؤنا قد تغيرت نظرتهم واساليبهم ، وما عاد المال الوفير عندهم جاهزا ، بل هم يريدون ان يكونوا شركاء مقابل ما يقدمون . ونحن في الاردن جاهزون وراغبون في ان تقوي تلك العلاقات على اسس واضحة ومحقة لمصالح جميع الاطراف ، وسوف تبذل الحكومة قصارى جهدها لتحقيق هذا الامر .

وبالنسبة للعالم ، فالدول ذات الفوائض المالية ، والقادرة على تقديم العون الاقتصادي والمالي تسأل عن اوجه اتفاق ذلك المال . وهم يرفضون تقديم المال على علاته الا اذا ارتبط بجهد اقتصادي واضح ومقنع ويصرون على ان تتحمل كل دولة في العالم مسؤولياتها نحو انفاقها وابراداتها . وهم مستعدون لتقديم التمويل المختلط للمشروعات التنموية والانتاجية على شكل مساعدات وقروض تتفاوت في درجة سهولتها حسب المشروع ، خاصة اذا كان المشروع اقليميا وله آثار واضحة على دعم السلام والامن والاستقرار .

إن معاهدة السلام قد اثارت عندنا السؤال الكبير : هل كان توقيعنا عليها مقدمة للحصول على هبات مجانية ومساعدات ؟ انني لم اسمع من احد يقدر المسؤولية ويتمتع بالمعرفة من قال انه مستعد ان يربط توقيع المعاهدة بحجم المساعدات المالية . وحاشا لله ان يقول احدها ذلك . ولكن الاردن يعلم ان توقيع معاهدة السلام قد اعطى منطقنا من جهة والعالم من جهة اخرى ، فرصة افضل

اسرائيل . بل هو تحول كامل في دورنا الاقليمي والدولي الجديد ، ونحن امام الخيار اما ان نترك غيرنا يخطط لهذا الدور فنجد انفسنا في وضع المضطر للتعايش مع تلك المخططات . وهذا امر لا ترضاه قيادتنا الهاشمية ولا تقبله نحن لأنفسنا على الاطلاق ، او ان نشارك نحن في صنع ذلك المستقبل ونكون فاعلين فيه ومؤثرين على طبيعته ومكوناته ، فنبقى في وضع تفاوضي اقوى يجعلنا اكثر منعة ، واكثر تأثيرا وقدرة للحفاظ على حقوقنا ومصالحنا .

ونحن ندرك تمام الإدراك ان دورنا يكتسب قوة ومنعة اذا توصلنا مع اشقاؤنا العرب الى صيغ تنسيقية وتعاونية تجعلنا اكثر قدرة على مواجهة التغيير ، وتوجيه دفته نحو مصالحنا العربية المشتركة . ولكن الرياح لا تجري دائما بما تشتهي السفن ، والعالم لن ينتظرنا طويلا لما له من استراتيجية عميقة في هذه المنطقة ، لن يتركها او يتخلى عنها . امام هذا الواقع ، فإننا نسعى ان نجعل موقع الاردن ومركزه الجغرافي والسياسي وامكانيات شعبه وقدراته رصيدا يمكننا من تحقيق اقصى المستطاع لصالح الاردن والعرب . وحتى نصل الى ذلك الدور . ونستثمر الامكانيات المتاحة ، فإننا بحاجة الى الدعم والسؤال هو : هل نقول للعالم بأننا دخلنا السلام ونريد نقدا ثمنا ؟ والجواب الذي نسمعه ان زمان ذلك قد ولى من غير رجعة . لقد مضى زمن الطفرة النفطية والفوائض المالية العربية حين كان اشقاؤنا العرب يمدوننا بالعون المباشر ، ولا يمكن ان تعود حالة المساعدات الى سابق عهدها حتى لو عادت العلاقات بيننا الى

ولبناء الازدهار ، ونحن لنا حق واضح وكبير في ذلك ، وتأمين هذه الحقوق يتطلب منا ان نكون عاملين ساهرين من اجل اعداد المشروعات ، ووضع الخطط ، والترتيبات الكفيلة باجذاب الدعم والعون ، والطريق الى ذلك واضح وبين ، ان علينا ان نعرف اولوياتنا ، وان نجد الطريق لتحقيق اكبر المنافع لهذا البلد ، وخلق القنوات الصحيحة والسليمة لتصرف المال بأقصى درجات الرشاد حتى نستثمر فرصة السلام في بناء الاردن ، واحتواء مشاكل البطالة والفقر فيه . ونحن لا نريد اموالا تنفق على الاستهلاك بل نريد اموالا تتحول الى ثروة تمكننا من زيادة الاستثمار وتوسيع البنية التحتية كبناء الطرق والموانئ والمدارس ، وتأهيل القوى البشرية ورفع كفاءتها ، وتحسين ادائها الاداري ، ودعم الديمقراطية بشقيها الحقوق والواجبات ، وبناء المواطن المنتج المعترف بانجازاته ودوره في المجتمع .

ان المال هو العصب الرئيس لاي عملية استثمارية ، وهو الشريان المحرك للعجلة الاقتصادية ، الا ان رأس المال الاهم هو سمعة الدولة اقليمياً ودولياً ، فان المكانة الدولية التي يتبوهاها الاردن بفضل قيادة الحسين العظيمة وجهود سمو ولي عهده الدستورية أكسبته سمعة دولية ، ومركزاً بين دول العالم قبل ان ينافس عليه دول كثيرة قد تكون أكثر منه حظوة في عالم المال ، وان هذه السمعة التي ينتشر عبقها في سماء العالم هي المناخ الذي سيكون رديفاً ليطور العجلة الاقتصادية والسياسية وهي الظهير الذي سيدعم القطاع العام والخاص في بلدنا .

وهنا يبدو واضحاً أن التوجه للقطاع الخاص بتكثيف جهوده استفادة من هذه السمعة سيكون له مردود الاعلى لرفع مستوى الدخل للفرد والوطن .
معالي الرئيس
حضرات السادة النواب المحترمين ،

وانطلاقاً من دراسة الواقع الذي نعيش فيه ، والتحولات الاقليمية والدولية من حولنا عملنا على ان يكون مشروع الموازنة مرآة عاكسة للواقع والآمال ، ولذلك ، فقد استندت الى اسس واضحة في الفرضيات التي استندت اليها ، وفي اسلوب اعدادها .

فالقوات المسلحة والامن العام تبقى السياج والدرع الواقعي ، وصار من الضروري ان نبقيها جاهزة بأعلى درجات التجهيز والاعداد ، ومزودة بافضل المتاح من عتاد وعدة . والامن التي تبني مستقبلها على الاستقرار والامن تحافظ على ذلك بالعين الساهرة ، والزند القوي ، والسلاح الدفاعي الفعال . ولذلك ، حرصنا على ان نوفر لقوات الجيش والامن ، فخر الحسين وابناء الوطن ، التمويل الكافي لكي تقوم بدورها خير قيام .

والتزاماً منا ان يكون مشروع الموازنة تجسيدا لأوسع مشاركة ممكنة ، فقد اوعزنا مبكرين للبدء بإعدادها ، وتم تكليف كل مدير من مدراء الوزارات والدوائر في المحافظات بإعداد موازنته بحيث تعكس الاولويات حسب اهميتها . وبعدما انجز ذلك ، اجتمعت المجالس

التنفيذية في المحافظات ، فنظرت في الموازنات المقدمة من المدراء ، وقد شارك بعض السادة النواب في هذا العمل ، فأفاد برأيه وفكره . وبعدما اكتملت مشاريع موازنات الدوائر في المحافظات ، تم تجميع الأرقام الواردة منها وتبويبها حسب الاصول . وبعد ذلك ، عملت دائرة الموازنة مع الوزارات على اعادة النظر في اولوياتها ، حيث فاقت النفقات المدرجة مجموع الإيرادات الاجمالية المقدرة ، وعملت اللجنة الوزارية للموازنة بعد ذلك لكي توائم بين المطلوب انفاقه وبين المتاح من المال والإيراد . وقد تم زيادة النفقات الجارية الزيادات المعقولة ، وتم توزيع الفائض بعد ذلك على المشروعات الرأسمالية . وتبين ان المشروعات الملتزم بها يفوق مقدار الفائض عن النفقات الجارية بما ابقى عجزاً في الموازنة .

لقد طورنا اسلوب المشاركة في صنع الموازنة هذا العام عما كان عليه الحال عند بدء هذه التجربة في العام الماضي . ولكننا نؤمن بأن هذا الأسلوب ما يزال قابلاً للتطوير والتفعيل ، وكذلك ، فإن الحكومة تؤكد ان مبدأ التواصل والاستمرارية في الموازنة هو خير ضمان لتنفيذ الاولويات التي لم يتح تنفيذها هذا العام في العام القادم او الذي يليه وبذلك ، تحولت الموازنة من مجرد مشروعات وبرامج في عام واحد ، الى خطة مرنة تمتد لعامين او أكثر ، وأما بالنسبة للمشروعات المرتبطة بالسلام ، ثار نقاش داخل مجلس الوزراء حول اسلوب ادراجها في الموازنة . فالتمويل المطلوب لها سوف يتوفر ، ونحن نسعى لذلك بكل طاقاتنا

، بل إنني اجزم ان هذا الامر يحظى بالاولوية في اتصالات صاحب الجلالة القائد الاعلى وسمو الامير الحسن . ان ادراجها من الناحية الفنية في الموازنة دون استكمال الترتيبات التمويلية يعني تفاقمها في المعجز . ولذلك ، آثرنا بعد التفكير العميق وفي ضوء المعطيات ان نضع مشروعات السلام وتقديرات الانفاق عليها ضمن الباب الثاني من الموازنة ، ونحن واثقون الى حد كبير انها ستفقد بالمتابعة والاصرار ، وبفضل جهود القائد الاعلى ، الذي لا ينفك يبذل الجهد المتواصل لبناء الاردن واستمرار نمائه وتطوره .

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

تعلمون ان الاردن قد بدأ في تطبيق سياسة اعادة الهيكلة القطاعية والتصحيح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ . واننا نطبق في هذا الاطار برنامجاً طموحاً . وقد اثمرت هذه السياسات في تصويب كثير من مكامن الخلل في بنيتنا الاقتصادية ، كما تعكسها المؤشرات الاقتصادية الاساسية وبعدما عانيتنا قبل سنوات من التضخم هبطت الزيادة في الاسعار الى نسب تقل عن نسب النمو الحقيقي في الانتاج . وقد واجه ميزان المدفوعات ، والاحتياطيات الاجنبية وسعر صرف الدينار ضغوطات متزايدة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ ، ولكنها عادت الى المستوى الصحي لها في النصف الثاني ان القضية الاساسية التي ما زالت تستأثر باهتمامنا هي البطالة والفقر ، وارى ان هذين الموضوعين مترابطان مع

بعضهما البعض ، وإن ايجاد حلول لمشكلة البطالة سيأتي بالضرورة تخفيفاً واضحاً لوطأة الفقر عن كاهل الأسر والمليين .

وحري بنا أن ننظر إلى قضية البطالة في الأردن نظرة موضوعية شاملة حتى نجد الحل الأنسب لها ، عن طريق فرص عمل حقيقية تدعم الانتاج ، وليس مجرد اضافات على الكوادر الحكومية . وتستطيع الحكومة لو ارادت ان تتخذ قراراً بزيادة اعداد الموظفين ، ولكن هذا القرار ينطوي على كلفة عالية في انتاج الخدمات ، وترهل الكوادر ، وزيادة النفقات الجارية على حساب الاستثمار ، وانقاص لأبواب أخرى من الاتفاق .

وبالمقابل ، فإننا نرى ان عدد العمال غير الاردنيين يقدر بأكثر من مائتي ألف على ادنى حد ، ولا يوجد الاقبال الكافي على الاعمال التي يحتلها العمال غير الاردنيين بسبب نوعية هذه الاعمال والقيم الاجتماعية السائدة وأحياناً تدني العوائد منها .

لقد علمتنا تجاربنا وتجارب غيرنا ان الاسلوب الجامع لحل مشكلة البطالة والفقر هو الاستثمار الانتاجي المجدي . ولقد حرم غياب السلام بلدنا من كثير من فرص الاستثمار الداخلية والخارجية . اما مناخ السلام ، فقد بدأ يؤتي اكله ، ومنذ بدأت تبشیر السلام ، رأينا اقبالا كبيراً على إنشاء الصناعات والمشروعات الاستثمارية ، وتوجهها نحو الاردن من المستثمرين الغرب والاجانب ، وتقدر رؤوس

الاموال التي تم تسجيلها حتى الآن بمئات الملايين من الدنانير . وسوف نرى في المستقبل تزايداً في هذا الاتجاه . وهذا هو الحل الاساسي لاحتواء البطالة ومواجهة الفقر . وحتى ندعم هذا التوجه الحميد الرشيد في اقتصادنا ، فإن الحكومة عازمة على اعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة ، وقد قطعنا فيها جهداً كبيراً أملين منكم الدعم والمؤازرة . وسوف نبذل قصارى جهدنا للتعاون مع القطاع الخاص حتى يتوفر له الظروف الملائمة لإطلاق طاقاته وقدراته في بناء وطننا ، ودفع مسيرته التنموية .

إننا نرى التشابك في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، والتداخل في الحلول المطلوبة لها . وتؤمن الحكومة ايماناً يقيناً بأن الحلول الجزئية على المستوى الاقتصادي الكلي لا تسمن ولا تغني من جوع ، بل لا بد ان تبنى اسلوب الدفعة الكبيرة والمتوازنة في معالجة القضايا بالتعاون والتنسيق مع مجلسكم الكريم ، حتى يأخذ بلدنا فرصته الحقيقية في البناء والاعمار والاستثمار ، وتحقيق التنمية المطردة وتوفير الحياة الكريمة والفضلى لكل مواطن .

وفي ضوء المستجدات في المنطقة يصبح الوقت رصيداً غالباً وعزيراً . ان استكمال الخطوات التي بدأتها حكومات سابقة بالتعاون مع مجلسكم الكريم ، تتطلب خطوات جديدة مكثفة وواسعة خلال هذا العام ، ونحن جادون في الاجاز ، أملين ان تلقى منكم كل التجاوب الممكن .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

وتبقى القضية الاساسية الثانية التي تشغل البال والفكر هي قضية الاصلاح الاداري وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات ، وتمكين دوائر الحكم المحلي على مستوى المحافظة والمدينة والقرية من اداء دورها بفاعلية وقدرة حتى تعم المشاركة في صنع القرار ، وتوسع آفاق الديمقراطية لتشمل جميع مناحي الحياة ، وحتى يكون لكل بقعة في وطننا العزيز نصيبها الكامل من العطاء وحققها العادل في الفوائد والمكسبات .

ونحن نرى لكل نائب منكم دوران اساسيان : دور بصفته نائباً للأمة كلها يحمل في عقله وقلبه آمالها وشجونها ، ودور بصفته نائباً وصل الى البرلمان ممثلاً لمنطقة معينة محددة ، يقتضي الواجب منه ان يراعي مصالحها ويوفر لها ما تستحقه من خدمات ومشروعات وتمويل وفرص عمل وغيرها من المطالبات المشروعة .

ونحن نعلم بأن هذين الدورين قد لا يتوافقان دائماً . ففي الوقت الذي يجهد فيه النائب لكي يوفر لمنطقته كل ما تحتاج اليه فإنه قد يصدم أحياناً بعدم توفر الامكانيات الكافية لتلبية تلك الحاجات في ضوء المتطلبات من الدوائر الانتخابية الأخرى في المملكة . وما لا شك فيه ، ان الحوار والنقاش في مشروع الموازنة العامة هو المناسبة التي يجد فيها كل واحد منا نفسه موزع الخاطر بين طلبات منطقته من ناحية والامكانيات الوطنية العامة من ناحية أخرى .

ولعل لموازنة هذا العام ظروفها خاصة بها تجعل توقعات الناس منها اعلى وتيرة وأملاً ، وان البعض منكم قد يثير موضوع عوائد السلام ، وينقل اليها بأمانة تطلعات ابناء منطقته الى مستوى حياة افضل . ونحن نقول اننا متفقون معهم في ضرورة استثمار السلام لرفع المستوى المعيشي والانساني لكل مواطن ، وهذا لن يتحقق كما اسلفت عن طريق الحصول على اموال من الخارج يعاد توزيعها على الناس ، بل عن طريق التخطيط والتعامل مع المنطقة الحرة والعالم بأسلوب جديد نستطيع من خلاله جذب الاستثمارات والاموال للمشروعات والبنى الاساسية . ولن اكرر بهذا الصدد ما قلته سابقاً . وانا واثق كل الثقة من انكم تشاطرون الحكومة في موقفها الذي ينسجم مع ذاتنا وكرامتنا الوطنية .

وانطلاقاً من هذا ، فان الحكومة عازمة على الاستمرار في سياسة تفويض الصلاحيات المركزية للحكومات المحلية ، ودعم قدراتها على التخطيط والبناء والمتابعة ، وتوفير التمويل اللازم لها ، وبناء قدراتها الذاتية على إنجاز اعمالها وتصريف شؤونها . وبحكم قربها من المواطن ، واتصالها المباشر واليومي معه ، نستكون اقدر على تلبية حاجاته ومراعاة ظروفه ، وهذا الترتيب تستطيع الاجهزة المركزية وضع الترتيبات والخطط الواضحة له التي تعكس طموحات المواطنين وممثلهم ، وترفع من مستوى التوفيق بين الحاجات والمتطلبات المتفاوتة بين مختلف اقاليم المملكة وتسهل عملية المزج والتوفيق بين المتطلبات المحلية والوطنية .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

لقد كان صنع قرار الموازنة للعام القادم امراً في غاية الصعوبة والدقة بسبب الظروف المتسارعة والمستجدة . وقد سمعت في كلمتي ان اشارككم جميعاً في تقييمنا لهذه الظروف ، والاسلوب الذي تمت معالجتها فيه عبر مشروع الموازنة العامة الذي بين ايديكم ، ولقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في الاعداد لها ، باذلة كل جهد ممكن لمراعاة هموم المواطن وشجونه .

ويتضح لنا ان الموازنة يجب ان تكون جزءاً من المشروع الوطني الكبير الذي يحقق حلم الحسين في بناء المجتمع المعتمد على نفسه ، والواقع من قدرته ، والمستند الى العقل والتخطيط منهجاً سليماً . ونحن لا نريد موازنة استهلاكية تنغذى على المستقبل ، ولا نريدها ان تتجاهل تطلعات مواطننا الفاعل في تلبية حاجات أسرته ، ان هذه الموازنة تسعى في حدود الممكن انجاز اقصى المستطاع ، وتهدد الطريق لمزيد من البناء والاستثمار . ولكن الموازنة نفسها لن تخدم ذلك الهدف ما لم ندعمها بالتشريعات المناسبة ، والاجراءات السليمة ، والخطوات المدروسة ، فإذا نظرنا الى الموازنة من زاوية محددة ، فإننا قد نجد فيها ما يقصر عن طموحاتنا ، اما اذا نظرنا اليها نظرة شمولية ، فسنرى انها كانت مليئة الى حد كبير لما نصبوا اليه ، اننا جميعاً نكدح لكي نصل الى الافضل ، والموازنة تضع بين ايديكم الامكانيات وتضع بين ايديكم وسائل التصرف بها .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

اننا نصنع المستقبل معا ... لبنائه الايمان والعمل ، والتكاتف والتكافل ، ورص الصفوف حتى تبقى منية عزيزة ، ووحدة الهدف في بناء وطن العدل والديمقراطية والرخاء وانني لأرى مستقبلاً مشرقاً وضاء بالامل ، لا يبقى فيه فقير الا تعاوناً معه حتى تزول غمته ، ولا عاطل عن العمل حتى يجد في مؤسساتنا موقفاً يمارس فيه قدراته ، ولا ضعيفاً حتى يجد المكان الذي يمارس فيه حياته بكرامة وعزة . وهذا الاردن ، سيقى بإذن الله واسطة العقد في وطنه العربي الكبير ، يتفاعل بهومهم ، وينمو بهم ، رائته خفاقة وحدوده آمنة منية وجنوده الابطال يرعون على حدوده وارضه . وسوف غنصي مع الحسين حتى نبني السدود والقنوات فسيل المياه ، ونزرع الصحراء لترزهو بالثمر والعطاء ، ونشيد المدارس والمعاهد حتى تخرج أبناء عاملين مبدعين .

أما في مجال الصناعة والتصنيع ، فانا ماضون ومصممون على تطوير هذا الحقل ليأخذ نصيبه التنافسي بشقيه النوعي والكمي ، ليس بين دول المنطقة فحسب ، بل في العالم ... وسوف يكون الاردن من خلال هذا المجال منطقة جذب لرؤوس الاموال المستثمرة التي بطبيعتها تبحث عن منطقة آمنة تنعم بالسلام والامن والاستقرار .

ان لنا في هذا الوطن أحلاماً كبراً لن يحرز علينا تحقيقها ، وسوف تاتيها بالصبر

والثابرة ، لا نقف عند عثرة ، ولا يهز ثقتنا أي معوق ، سنعمل عمل الرجال المؤمنين العاملين ، وما ذلك على الله بكمثير .

اشكركم شكراً جزيلاً وأرجو من الله العليّ القدير أن يأخذ بأيدينا وأيديكم لما فيه خير هذا البلد وصلاحه ، حتى يكون رصيداً لامتته ، قادراً على تحقيق ذاته وطموحاته بقيادة جلالة الملك الحسين المعظم ، حفظه الله ورعاه . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته . الشيخ حمزة منصور نقطة نظام .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس ، ونقطة النظام عندي سؤال عن موقع خطاب دولة رئيس الوزراء من جدول الاعمال الموزع علينا ؟ جدول الاعمال يشير الى أن هنالك خطاب موازنة يلقيه معالي وزير المالية ، وانا احس اننا استمعنا الان الى بيان سياسي وكان دولته يطلب الثقة على أساس هذا البيان السياسي . لقد أشارت بعض الصحف اليوم أن هنالك خطاباً سياسياً لدولة الرئيس ...

معالي رئيس المجلس : يا شيخ حمزة أنت طلبت ان تتحدث في نقطة نظام ، وصلت نقطة النظام . هل تود الاستماع لاجابة حول نقطة النظام .

السيد حمزة منصور : ما زلت اتحدث بها معالي الرئيس ، فإن كان الأمر بالاتفاق مع معاليكم فأني كنت أتوقع أن تقدموا لنا ملحق

لجدول الاعمال ، وإلا فأنتي أعتبر هذا الخطاب في غير سياقه ورداً على وسائل الاعلام ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً معالي الرئيس ، اذا اردت ان يكون هذا تقليداً جديداً بين يدي خطاب الموازنة ان يتحدث دولة رئيس الوزراء في السياسات العامة فأرجو أن يضمن ما ذكره دولة الرئيس في خطاب الموازنة ، وان يقوم السادة النواب بتناقشه ومناقشته جنباً الى جنب مع خطاب الموازنة ليكون الخطاب كلاً متكاملأ . وأن يخضع هذا الخطاب الى ما يخضع اليه خطاب وزير المالية ، أثناء مناقشة الموازنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، فقط أود أن اوضح أن دولة رئيس الوزراء ، قد أوضح في بداية حديثه أنه يود أن يتحدث في نواحي معينة من الموازنة ، ويحق لدولة رئيس الوزراء أن يتحدث في الوقت الذي يطلب فيه الكلام . لكنني أود أن أكون لما تفضل فيه الدكتور العكايلة بأننا رغبت أن تبدأ هذه الموازنة بحديث دولة رئيس الوزراء في النواحي السياسية للموازنة ثم يكمل معالي وزير المالية في النواحي التقنية والفنية . وسيتم إدراج هذا الخطاب ضمن مناقشة سياسة الحكومة فيما يتعلق بالموازنة العامة . معالي وزير المالية تفضل .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يشرفني ان اقدم لمجلسكم الكريم، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ الذي يجسد نطلعات الحكومة وتوجهاتها التنموية، في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية، وفي ضوء معطيات عملية السلام في هذه المنطقة، ان مرحلة السلام التي نجتازها الان، تفرض علينا تحديات كبيرة، تتطلب منا تكاتف الجهود لمواصلة عملية البناء، بعقول ابناء هذا البلد ومواعدهم. وهذا يستلزم ايجاد مناخ عام جاذب للاستثمار، وتفعيل المدخرات الوطنية، وتوسيع قواعد الانتاج وتوزيعها، وتأهيل الكوادر البشرية، والحصول على التكنولوجيا وتوطينها، وتحديث التشريعات وتطويرها لتعزيز هيكل الاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

اجد من المفيد تقديم لمحة عن اوضاع العالم من حولنا قبل تبنيان اداء الاقتصاد الوطني خلال هذا العام.

يقف الاقتصاد العالمي الان على اعتاب مرحلة من الانتعاش. وتشير التقارير والدراسات الى ان الاقتصاد العالمي سيقف خلال العام الحالي معدل نمو نسبته ٢٪. ويعود ذلك بشكل رئيسي لتحقيق الدول النامية معدل نمو نسبته ٥ر٦٪، والى شروع الدول الصناعية بالخروج من حالة الركود التي اعترتها خلال السنوات السابقة، لتحقيق معدل نمو نسبته ٢ر٦٪ هذا العام. كما استطاعت مجموعة الدول الصناعية ان تحقق نجاحات ملموسة في المحافظة على المستوى العام للأسعار، حيث يتوقع ان لا تزيد نسبة ارتفاعها عن حوالي ٢ر٧٪ خلال العام الحالي.

عانت الدول النامية من موجات تضخمية جامحة، لا تقدر نسبة التضخم في دول امريكا اللاتينية بحوالي ١٦٣٪، وفي الدول النامية الاخرى بحوالي ٣٥٪. ولا زالت معدلات البطالة مرتفعة نسبياً، حيث يتوقع ان تسجل ما نسبته ٨ر٤٪ في الدول الصناعية لهذا العام، بينما ترتفع هذه النسبة الى حوالي ١٠٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة، وستكون في حدود ٦٥٪ في الولايات المتحدة الاميركية.

وقد شهدت منطقة الشرق الاوسط تراجعاً في معدلات نموها في السنوات القليلة الماضية، اذ انخفض معدل النمو فيها من ٧ر٣٪ عام ١٩٩٢ الى ٤ر٨٪ عام ١٩٩٣ والى ٢٪ لعام ١٩٩٤. ويعود ذلك لتدني اسعار النفط وتراجع التعاون على الصعيد الاقليمي. وتقدر نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار في المنطقة بحوالي ٢١٪.

ان من ابرز التطورات التي شهدتها منطقتنا مؤخراً توقيع معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل واستعادة الاردن لحقوقه الوطنية على كامل ارضه ومياهه. وجاء لتعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي في الدار البيضاء تأكيداً لأهمية معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية. وقد تركّز البحث في هذا المؤتمر على وضع تصورات اقتصادية متكاملة لمستقبل الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وعلى انشاء بنك تنمية اقليمي. كما تم بحث انشاء مشاريع اقليمية كبيرة في مجال الاتصالات والنقل والمياه والطاقة والبنية التحتية، تزيد كلفتها على (١٨) مليار دولار.

ويتوقع ان تشهد هذه المنطقة تطورات ايجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسيعقد بأذن الله مؤتمر قمة عمان الاقتصادية في العام القادم. وقد بدأت لجان العمل الوطنية الاعداد لهذا المؤتمر الهام، ويجري حالياً تحضير الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوطنية والاقليمية، لتقديمها لهذا المؤتمر، والعمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذها، بما في ذلك المشاريع السياحية ذات المردود الاقتصادي السريع، ومنها تطوير السياحة العلاجية في منطقة الساحل الشرقي للبحر الميت، والتي تمت الدراسات التخطيطية لها. وان تثبيت دعائم السلام لا يتأتى الا اذا انعكست آثاره الايجابية، على زيادة معدلات الاستثمار والنمو في الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة بشكل عام، وللاردن بشكل خاص، وتوفير فرص عمل جديدة تؤدي الى تقليص معدلات البطالة، وزيادة دخل المواطن، وتحسين مستوى معيشته. وان تحقيق هذه الاهداف يتطلب التعاون البناء بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لقد استمرت الحكومة، في تبني السياسات الرامية لتحقيق اهداف برنامج التصحيح الوطني للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨، والمتبعة في الاستمرار في تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد في نهاية الثمانينات. وفيما يلي استعراض لاداء الاقتصاد الوطني لهذا العام، والذي جاء منسجماً مع اهداف البرنامج:

هكذا من الأشهر

أولاً:

النتائج المحلي الإجمالي

تشير الأرقام الأولية إلى أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لهذا العام سيصل إلى ما نسبته ٥,٧٪، متجاوزاً بذلك النسبة المستهدفة البالغة ٥,٥٪. ويعود ذلك لارتفاع معدلات النمو بالأسعار الثابتة المتوقعة في بعض القطاعات والتي قدرت بحوالي ١١٪ في قطاع النقل والاتصالات و ٩,٣٪ في قطاع الصناعة التحويلية و ٨٪ في قطاعي التجارة والسياحة. ولقد انعكست آثار نمو هذه القطاعات على زيادة الصادرات الوطنية من السلع وبعض الخدمات بشكل واضح وملحوظ.

ثانياً:

الاستهلاك والادخار المحلي

يتوقع استمرار انخفاض الاستهلاك الكلي كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي من ٩٨٪ عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٩٧٪ لهذا العام، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي إلى ٢٩٪. ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً في تجاوز مرحلة الاختلال الداخلي في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً:

الاستثمار

سعت الحكومة، وضمن برنامج وطني، إلى إحداث نقلة نوعية في المجال الاستثماري لتشجيع المبادرات الفردية، وحفز الاستثمارات المحلية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال ما يلي:

- ١- استحداث النافذة الاستثمارية في دائرة تشجيع الاستثمار بهدف توحيد الإجراءات وتنظيمها، وإيجاد مرجعية دائمة موحدة ومستقرة.
- ٢- تطوير المدن الصناعية، والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في إقامتها.
- ٣- إعادة النظر في التشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية، حيث تم إعداد مشروع قانون للاستثمار، يهدف إلى توفير الحوافز المالية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتيسيرها. وقد اشتمل المشروع على إعادة ترتيب أولويات الاستثمار إقليمياً وقطاعياً، من خلال توحيد الإعفاءات للقطاع الواحد وزبانتها للمناطق الأقل نمواً.

٤-

إعداد مشروع قانون جديد للمناطق الحرة، بما يضمن تقديم المزيد من الحوافز وتبسيط الإجراءات، للعمل على جذب استثمارات جديدة، بالإضافة إلى التوسع الحاصل في المناطق الحرة لهذا العام في منطقة القزيرة حيث تمت الموافقة على إنشاء أربع مناطق حرة خاصة لتربية الأغنام، ومسلخ ومصنع للسجاد، وكذلك في منطقة العقبة ومطار الملكة علياء وتخصيص منطقة صناعية ضمن المنطقة الحرة في الزرقاء، بالإضافة إلى الموافقة على إقامة منطقة حرة خاصة لتجارة السيارات الجديدة من قبل جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

٥-

تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض المساهمة العامة برأسمال قدره سبعة ملايين دينار مشاركة بين الحكومة ممثلة بالبنك المركزي والقطاع الخاص من (١٧) بنكاً تجارياً ومؤسسة الضمان الاجتماعي وبك تنمية المدن والقرى وغرفتي الصناعة والتجارة وشركتي تأمين، هدفها تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طاقتها الإنتاجية بما يمكن الاقتصاد من زيادة الاعتماد وبشكل أكبر على الإنتاج المحلي، ويقل الاعتماد على المستوردات، وبالتالي تحقيق وفرة في العملات الصعبة، وزيادة فرص العمل. وهي المؤسسة الأولى من نوعها في الأردن في مجال تقديم الضمانات لمخاطر القروض الممنوحة من البنوك.

٦-

إما في مجال قطاع الزراعة، فقد أولت الحكومة هذا القطاع أهمية خاصة لتشجيع الإنتاج الزراعي وتوفير البنية الزراعية ومستلزماتها وكذلك دعم المزارعين من خلال:

- الموافقة على زيادة أسعار شراء الحبوب المنتجة محلياً خلال الموسم القادم بزيادة سعر شراء القمح من (١٤٧) دينار/طن إلى (١٦٥) دينار/طن وأسعار شراء الشعير البلدي من (١٠٥) دينار/طن إلى (١٢٠) دينار/طن بهدف تشجيع إنباء البادية والريف لزراعة جميع أراضيهم وخاصة المعطلة منها بهذه الحبوب نظراً للموسم الواعد الجيد الخيّر الذي منّ الله به علينا.
- إعفاء جميع مدخلات الإنتاج الزراعي ومياكل البيوت الزراعية من الرسوم الجمركية.

هكذا من الأهل

- إعفاء ما يزيد على (٥٠) ألف مزارع من فوائد قروضهم بنسب متفاوتة. ويصل حجم هذا الإعفاء إلى حوالي (١١) مليون دينار.

- توفير التمويل اللازم لهذا القطاع من خلال مؤسسة الاكراض الزراعي ورفع رأسمالها ليصل إلى (٢٤) مليون دينار.

- التوسع في إنشاء الطرق الزراعية وبناء السدود المائية وزيادة الطاقة الاستيعابية للسدود القائمة حالياً.

وتشمل أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال دعم الاستثمار وتشجيع الصناعات المحلية والصادرات الوطنية ما يلي:

(أ) ففي مجال ضريبة الدخل، تم إعفاء كامل ارباح الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل الامر الذي أدى إلى زيادة قدرتها التنافسية، وانعكس في زيادة الطلب على الصادرات مما ساهم في زيادة حجم الاستثمارات، فقد ازداد عدد الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والتي بلغت رؤوس أموالها (٣٨٨٧) مليون دينار للحد عشر شهرا الاولى من هذا العام مقابل (٢٤٢٥) مليون دينار لعام ١٩٩٣ اي بزيادة نسبتها ٦٠٪.

(ب) وفي مجال الرسوم الجمركية، تم ما يلي:

١- إعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، وتخفيض هذه الرسوم على جميع قطع الاجهزة الالكترونية والكهربائية واجزائها وقطع السيارات بأنواعها، بهدف تشجيع الاستثمار في إنشاء الصناعات التجميعية. وقد استفاد من هذه الاعفاءات حوالي (٢٥) صناعة محلية.

٢- إعفاء جميع وسائل النقل التي يزيد وزنها القائم على (٤) طن من الرسوم الجمركية. وهذا يقلل من كلفة النقل وينعكس ايجابا على كلفة الصناعة، ويشجع تحديث اسطول النقل البري للاستفادة من متطلبات المرحلة المقبلة.

(ج) وفي مجال الضريبة العامة على المبيعات، تم إعفاء عدد كبير من المواد الأولية لمدخلات الصناعة المحلية، كالأدوية والمواد الطبية وبعض المواد الغذائية المصنعة والجير والطوب وأجزاء المدافئ.

وهذا يؤكد توجه الحكومة نحو تبني السياسات التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وزيادة الانتاج، وزيادة المدخرات، وتخفيف العبء الضريبي على المواطن، مما يبين بوضوح ان مثل هذه السياسات لا تأخذ جانب جباية الضرائب بمعزل عن الفلسفة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي هذا المجال أرجو انؤكد، بان الحكومة تسعى لحصر دورها في مجال التشريع والتنظيم والرقابة، وتوفير البنية الأساسية للاقتصاد وتطويرها بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطن، مع تفعيل دور القطاع الخاص، لارتداد مجالات استثمارية جديدة، في مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل.

السياحة

رابعاً:

نظراً لأهمية قطاع السياحة، لما يحققه من دخل مباشر بالعملة الاجنبية، يسهم في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فقد أولت الحكومة هذا القطاع اهتماماً خاصاً، تمثل في تفعيل تسويق الأردن سياحياً داخلياً وخارجياً، وتطوير المواقع السياحية وخاصة منطقة البتراء حيث اتفق على تأسيس مجلس إقليمي خاص بها، لتطويرها وتنظيمها بما يحقق المكانة السياحية التي تتميز بها كثرة وطنية. كما باشر القطاع الخاص بإنشاء تسعة فنادق جديدة في البتراء ستوفر حوالي (٦٠٠) فرصة عمل جديدة، وذلك بالإضافة إلى تحسين الخدمات المتعلقة بهذا القطاع في جميع أنحاء المملكة، من حيث النقل والإستراحات والفنادق. وقد انتهت الحكومة من وضع خطة تطوير سياحة شاملة لشاطئ البحر الميت. وتقدم ما يزيد على خمس عشرة شركة لإنشاء فنادق وإستراحات ومنتجعات صحية. كما ألهمت سلطة إقليم العقبة الخطة السياحية للشاطئ الجنوبي للعقبة، حيث تقدمت عدة شركات لإنشاء فنادق سياحية. كما تقدم الحكومة باعداد خطة لتطوير منطقة وادي رم والسياحة الصحراوية. وقد أرتفعت الإيرادات المتأتية من هذا القطاع من (٣٢٨) مليون دينار لعام ١٩٩٣ إلى حوالي (٣٧٠) مليون دينار لهذا العام اي بزيادة نسبتها ١٢,٨٪.

هكذا من الأشهر

خامساً: البطالة والفقر

واصلت الحكومة اهتمامها بظاهرتي البطالة والفقر باعتبارهما من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمكنت الحكومة من تخفيف حدة هاتين الظاهرتين وذلك من خلال الاجراءات التالية:

- ١- تكثيف الجهود لتحسين المناخ الاستثماري، وتحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي الاجمالي، لتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستويات الدخل.
- ٢- توفير حوالي (٦٥٠٠) وظيفة جديدة في الاجهزة الحكومية، بالإضافة الى الوظائف التي توفرها المشاريع الرأسمالية.
- ٣- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية ودعمه، لتوسيع نطاق خدماته. حيث بلغت عدد الأسر المنتفعة من الصندوق (٤٠) ألف أسرة لعام ١٩٩٤ مقارنة بـ (٣٣) ألف أسرة لعام ١٩٩٣.
- ٤- تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل من خلال توفير القروض الميسرة للمشاريع الانتاجية الصغيرة.
- ٥- التوسع في تمويل مشاريع الاسر المنتجة بالريف والبادية والتي زادت بما نسبته ٤٠٪ عن عام ١٩٩٣، وقد تم تمويل ذلك بمنحة خارجية.
- ٦- تعزيز دور مؤسسة التدريب المهني، في تقديم الخدمات التدريبية للعائنة وزيادة مراكزها، لتأهيل اليد العاملة للقيام بأعمالها بكفاءة عالية، ورفع انتاجيتها وتعزيز فرصها في سوق العمل، وتأمين متطلبات السوق.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات العلمية وخاصة من الإناث، في حين تعاني سوق العمل من ندرة في عرض القوى العاملة في المهن الفنية المتخصصة، والاعمال الحرفية والخدمية، أي ان هناك بطالة هيكلية وسلوكية في سوق العمل الاردنية. ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض النشاطات الاقتصادية طلباً متزايداً على الأيدي العاملة، فإن هنالك احياءاً من ابنائنا الخريجين عن العمل في هذه النشاطات.

سادساً: ميزان المدفوعات

تشير ارقام التجارة الخارجية الأولية الى ان العجز في الميزان التجاري لهذا العام أظهر تحسناً نسبته ٧٪ عن عام ١٩٩٣. ويعود ذلك الى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات الوطنية من السلع حيث ارتفعت من (٨٦٥) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (١٠٠٦) مليون دينار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي (١٦٪). أما المستوردات فقد ارتفعت من (٢٤٥٠) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (٢٤٨٠) مليون دينار لهذا العام أي بزيادة نسبتها ١٢٪.

ويتوقع ان يسجل وفر ميزان الخدمات تراجعا طفيفا من حوالي (٨٧٨) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى حوالي (٨٦٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ١٧٪. ويعود ذلك لانخفاض الحوالات بدون مقابل (منح ومساعدات).

ويتوقع ان ينخفض العجز في الحساب الجاري من حوالي (٤٣٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٧٥) مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بنسبة حوالي ١٤٪. وبذلك ستخفض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من ١١٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٨٨٪ عام ١٩٩٤. وسينعكس ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من (٥٥٧) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٤٩) مليون دينار عام ١٩٩٤.

السباسة النقدية والائتمانية

سابعاً:

استمر البنك المركزي، خلال هذا العام، في تبني السياسات النقدية والائتمانية الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، وإلى تفعيل دور السوق النقدية. وقد حقق البنك المركزي خطوات واسعة، في مجال التحول نحو أسلوب الادارة غير المباشر للسياسة النقدية، باستخدام شهادات الايداع بالدينار الاردني، كأداة رئيسة لادارة هذه السياسة.

وقد أدى اعتماد هذه السياسة الى احتواء التوسع النقدي ليكون بحدود ٦٢٪، خلال العشرة أشهر الأولى من العام الحالي، بالمقارنة مع توسع نسبته ٨٠٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٩٣. وفي الوقت ذاته، فقد امكن اتاحة مستوى ملائم من الائتمان المحلي للقطاع الخاص بزيادة نسبتها حوالي ١٨٪، بفعل تحسن الاداء المالي

هكذا من الأشهر

للحكومة خلال هذا العام، وإلى تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على الحكومة عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٣.

وعلى صعيد آخر، استمر البنك المركزي في تبني سياسته الهادفة إلى إضفاء مزيد من المرونة على تعليمات مراقبة العملة الأجنبية وتحرير نظام الصرف، حيث تمت زيادة مبالغ العملات الأجنبية المسموح للمقيمين بإخراجها أو تحويلها. كما تم تفويض البنوك المرخصة والشركات المالية بفتح حسابات بالعملات الأجنبية للأشخاص غير المقيمين، مع السماح بعمليات السحب أو التحويل من حساباتهم دون قيود، إضافة إلى إجراء تعديلات مختلفة على تعليمات مراقبة العملة الأجنبية.

ثامنا: احتياطات المملكة من العملات الأجنبية وسعر صرف الدينار

تعرضت احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، إلى ضغوط متتالية خلال النصف الأول من هذا العام، نتيجة للوضوح السياسية غير المستقرة التي سادت المنطقة في تلك الفترة، إذ انخفضت هذه الاحتياطات في نهاية شهر حزيران بما يعادل (٢١٥) مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٣ إلا أنه تم استيعاب آثار هذه المشكلة وتجاوزها بمواصلة التأكيد على متطلبات الاستقرار النقدي بما في ذلك، رفع سعر الفائدة على الدينار. كما انعكست الآثار الإيجابية لإعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على قروض خارجية ميسرة لدعم ميزان المدفوعات، على استقرار سعر صرف الدينار، وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية لتزيد عما كانت عليه في بداية العام.

تاسعا: المستوى العام للأسعار

تشير البيانات الفعلية للعشرة أشهر الأولى من هذا العام ١٩٩٤، إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لم يتجاوز ما نسبته ٣٪، بالرغم من تجاوز أسعار المواد الغذائية هذا المعدل وخاصة الخضروات والفواكه، خلال الشهرين الأخيرين من هذه الفترة، والتي تعود في معظمها لأسباب موسمية. وبما أن مجموعة المواد الغذائية تشكل حوالي ٤٠٪ من مجموع أوزان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والتي تنصف بالاستهلاك اليومي الذي يؤثر على جيب المواطن، فمن المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار لهذا العام بأكمله إلى حوالي ٤٪ أي أفضل من المستهدف.

وقد جاء هذا الاستقرار في المستوى العام للأسعار نظرا لاستمرار دعم المواد التموينية الأساسية على الرغم من ارتفاع أسعارها العالمية، بالإضافة إلى إعفاء جميع المواد الغذائية الأساسية المصنعة محليا من جميع الضرائب والرسوم وإلى تفعيل الرقابة على الأسعار.

عاشرا: سوق الأوراق المالية

من المتوقع أن يبلغ حجم تداول الأوراق المالية في سوق عمان المالي لهذا العام حوالي (٥٠٠) مليون دينار، مقابل حوالي (٩٦٩) مليون دينار لعام ١٩٩٣، أي بتراجع كبير نسبته ٤٨٫٤٪. وقد رافق ذلك تراجع في الرقم القياسي للمستوى العام لأسعار الأسهم، إذ انخفض من (١٥٨٥) نقطة في نهاية عام ١٩٩٣، إلى (١٤٥٦) نقطة في نهاية شهر تشرين الثاني من هذا العام.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع الكبير، حالة الترقب التي سادت المنطقة، وتجاه النشاط الاستثماري في السوق إلى إصدارات الأسهم الجديدة في الشركات حديثة التأسيس والتي ارتفع حجمها من حوالي (٩٢) مليون دينار لعام ١٩٩٣، إلى (٢٨٥) مليون دينار لعام ١٩٩٤، بزيادة نسبتها (٢١٠٪). وهذا الارتفاع في حجم الإصدارات الجديدة يؤكد سلامة سياسات الحكومة في مجال تشجيع الاستثمار ويسهم بشكل فاعل في الحد من ظاهرة البطالة.

حادي عشر: المالية العامة

حرصت الحكومة، على انتهاز السياسات المالية الهادفة إلى استمرار مسيرة النمو وزيادة الاعتماد على الذات، وتخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وترشيد الإنفاق الحكومي، وخفض أعباء المديونية الخارجية وحفز الاستثمار وتطوير التشريعات المالية وتحديثها بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة المقبلة، وذلك من خلال ما يلي:

- ١- الاستقرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات، بزيادة نمو الإيرادات المحلية بمعدلات أعلى من نمو النفقات العامة، إذ من المتوقع أن تكون نسبة نمو الإيرادات المحلية لهذا العام حوالي ٨٫٨٪ مقابل ٧٫٨٪ للنفقات العامة. وهذا سيؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات كنسبة من الناتج

هكذا من الملاحظ

المحلي الاجمالي من ٥٦٪ لعام ١٩٩٣ الى حوالي ٥١٪ لعام ١٩٩٤. وتكون الايرادات المحلية لهذا العام قد غطت ما نسبته ٩٢٪ من اجمالي نفقات الموازنة العامة، مقابل ٩١٪ لعام ١٩٩٣.

٢- العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات الذي لزمه مجلسكم الكريم اعتباراً من بداية شهر حزيران من هذا العام. ونظراً لكثرة الاعفاءات وتخفيض النسبة العامة لهذه الضريبة، فقد جاءت النتائج المتحققة مغايرة لما كان متوقفاً من حيث الحصيلة، كما برزت من خلال التطبيق الفعلي لهذا القانون بعض الثغرات مما يتطلب إعادة النظر في بعض بنود هذا القانون، لتحقيق الاهداف التي وضع من أجلها لتأهيل الاقتصاد الاردني.

٣- تخفيض الرسوم الجمركية، على بعض السلع التي تخضع لرسوم مرتفعة، بهدف تخفيف العبء الضريبي على المواطنين، والتقليل من التوجهات المتصاعدة في تفادي دفع الضريبة، الامر الذي يؤدي الى تقليل الايرادات العامة المأمولة. كما تم اعفاء جميع اصناف الاسمدة والمخصبات المستخدمة في الزراعة، وهياكل للبيوت الزراعية، واعفاء ما يزيد على ٢٠ سلعة من المواد الأولية المستخدمة في التصنيع المحلي، بهدف تشجيع الانتاج المحلي ورفع قدرته التنافسية وزيادة الصادرات الوطنية. وقد جاء هذا التخفيض وفقاً لسياسة الحكومة التي طرحتها على مجلسكم الكريم لتتواءم مناقشة قانون الضريبة العامة على المبيعات.

٤- اعداد المشاريع المعدلة لكل من قوانين الجمارك وضريبة الدخل وتحصيل الاموال الاميرية ومؤسسة المناطق الحرة وسوق عمان المالي، بهدف تبسيط الاجراءات وتنظيمها، وتوسيع القاعدة الضريبية، لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وهذه المشاريع يحرس بعضها حالياً في ديوان التشريع في رئاسة الوزراء، والبعض الاخر في اللجنة الملكية للتحديث والتطوير، وسوف يتم رفعها الى مجلسكم الكريم حال الانتهاء من دراستها.

٥- احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها، بما يعزز المحافظة على المال العام، وتحصيل حقوق الخزينة، وضبط الاتفاق الحكومي، وذلك من خلال المباشرة في تطبيق النظام المالي

الجديد رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، الهادف الى وضع تصنيف محاسبي موحد للحسابات الحكومية، يتطابق وتصنيف الموازنة العامة، مع ادخال نظام القيد المزدوج، لضبط الحسابات وتثبيت مستحقات الخزينة على الغير.

ثاني عشر: المديونية الخارجية والداخلية

(أ) المديونية الخارجية وخدمتها

استمرت الحكومة في جهودها الرامية الى تخفيف اعباء خدمة الدين الخارجي على الاقتصاد الوطني، حيث تمكنت في اطار تنفيذ برنامج التصحيح الوطني من توقيع اتفاقيات إعادة جدولة القروض الرسمية الخارجية واتفاقيات تخفيض الدين الثاني.

كما حصلت الحكومة على قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة، لدعم ميزان المدفوعات الاردني وتنفيذ مشاريع تنمية حيوية.

ويمكن ايجاز ما تم تحقيقه خلال عام ١٩٩٤ على النحو التالي:

١- وقعت الحكومة في ١٩٩٤/٦/٢٨ محضر اتفاق نادي باريس الذي تم بموجبه إعادة جدولة مبلغ (١٢١٢) مليون دولار (تستحق خلال الفترة من ١٩٩٤/٣/١ وحتى ١٩٩٧/٥/٣١) تسدد خلال مدة (٢٠) عاماً.

٢- كما تم تخفيض المديونية الخارجية (القروض الرسمية الثنائية) بشطب ما يعادل (٨٣١) مليون دولار امريكي وعلى النحو التالي:

٧٠٢	مليون دولار	من قروض الولايات المتحدة الاميركية
٧٤	مليون دولار	من قروض المملكة المتحدة
٥٠	مليون دولار	من قروض الحكومة الالمانية الاتحادية
٥٥	مليون دولار	من قروض الحكومة الفرنسية
٨٣١	المجموع	

هكذا من المرحل

وتقوم الحكومة حالياً بالتفاوض مع بعض دول أعضاء نادي باريس، حول شروط اتفاقيات تخفيض الديون، كما تسعى مع دول أخرى للموافقة على تخفيض الديون بالشطب أو بتحويلها إلى منح أو قروض ميسرة.

٣- القروض المسددة:

لقد تم خلال عام ١٩٩٤ تسديد ما يعادل (٥٧٠) مليون دولار من الاساط والفوائد.

٤- كما تمكنت الحكومة من الحصول على قروض جديدة بشروط

ميسرة خلال هذا العام، بما يعادل (٤٧٠) مليون دولار، منها (١٨٨) مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات واحتياطي المملكة من العملات الأجنبية و(٢٨٢) مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية.

ونتيجة لما تقدم، يتوقع ان يبلغ رصيد دين المملكة الخارجي الصافي في نهاية هذا العام (٥٥٥) مليار دولار مقابل (٦) مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣.

ويظهر الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للمملكة خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤، باعتماد أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية في نهاية كل سنة :

(بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	المتوقع في نهاية ١٩٩٤
الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد	٩٢٣٤ر٠	٨٤٦٤ر٩	٧٥٢٩ر٧	٦٨٧٧ر٣	٦٥٨١ر١
الرصيد الملزم به وغير المسحوب	١٦١٨ر٥	١١١٨ر٩	٩٠٥ر١	٨٦٩ر٤	١٠٢٨ر٢
الرصيد المتبقي المسحوب وغير المسدد	٧٦١٥ر٥	٧٣٤٦ر٠	٦٦٢٤ر٩	٦٠٠٨ر٠	٥٥٥٢ر٩

(ب) المديونية الداخلية وخدماتها

لقد حرصت الحكومة على عدم التوسع في حجم المديونية الداخلية خلال عام ١٩٩٤، وذلك لتمكين القطاع الخاص من الحصول على قروض من الجهاز المصرفي، لتوفير التمويل اللازم لمتطلبات المشاريع الاستثمارية التي ينفذها.

انخفضت القروض الداخلية في نهاية عام ١٩٩٤ إلى حوالي (١٠٨٩) مليون دينار مقابل حوالي (١١٠٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٣.

وفيما يلي جدول يظهر المديونية الداخلية للاعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤ :
(بالمليون دينار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	المتوقع في ٩٤/١٢/٣١
الرصيد القائم من اذونات الخزينة	٢٥٦ر٠	٢٥١ر٠	٢٥١ر٠
الرصيد القائم من سندات الخزينة	٣٢ر٠	٣٢ر٠	٣٢ر٠
الرصيد القائم من سندات التنمية	١٥٠ر٥	١٥٠ر٥	١٥٠ر٥
مجموع الارصدة القائمة للقروض الداخلية من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبنوك المحلية	٧٧ر٦	٦٣ر٦	٥٠ر٩
سلفة البنك المركزي العادية	١٦٦ر٤	٢١٥ر٠	٢١٥ر٠
سلفة البنك المركزي الاستثنائية المجددة	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠
المجموع	١٠٧٢ر٥	١١٠٢ر١	١٠٨٩ر٤

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان العصر الجديد الذي تشهده المنطقة والعالم، والمستجدات التي املتها التغيرات السياسية والاقتصادية سيكون لها تأثيرات مباشرة على اقتصاديات دول هذه المنطقة وفي مقدمتها الاردن. وللتعامل مع هذه المستجدات يمكن تحديد الخطوط العريضة لتوجهات السياسة الاقتصادية الأردنية على مختلف الابعاد الدولية والعربية والاقليمية والوطنية على النحو التالي :

هكذا من المرحلي

أولاً: على مستوى البعد الدولي:

- ١- المبادرة لعرض القضايا الوطنية والإقليمية دولياً بمنظار أردني وبأسلوب مقنع لتعزيز مكانة الأردن على مختلف المستويات وتمكيننا من الحصول على الدعم المطلوب.
- ٢- السعي الحثيث لتخفيض حجم المديونية الخارجية وعيها من خلال شطب الديون وتحويلها إلى منح أو قروض بشروط ميسرة.
- ٣- استمرار السعي لدى المجتمع الدولي للمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع المحلية والإقليمية ذات النفع العام والتي تساهم في تطوير قدرات هذا البلد.
- ٤- اتخاذ الخطوات الجادة والسريعة لتوقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وكذلك استمرار العمل لتقوية علاقات الشراكة مع باقي التجمعات الاقتصادية الدولية، جنوب شرق آسيا واليابان، والتي سيكون لها أثر إيجابي في التمويل والمشاركة في تنفيذ مشاريعنا الاقتصادية المدروسة والمقبولة.
- ٥- الاهتمام البالغ بقضية تعويضات العائدين من الخليج عن الأضرار التي لحقت بهم جراء أحداث الخليج ومتابعة ذلك مع الجهات الدولية المعنية، وكذلك متابعة موضوع التعويضات العامة من جراء الأعباء والتكاليف التي تحملتها المملكة خلال وبعد حرب الخليج وحصار العقبة.

ثانياً: على مستوى البعد الإقليمي

- ١- المشاركة الفاعلة في رسم خارطة الاقتصادية للمنطقة.
- ٢- القيام بدور ريادي في بلورة المشروعات الإقليمية خاصة تلك التي تقع في الأراضي الأردنية لكي يحافظ الأردن على مركزه الإقليمي، حيث إن العالم يتحدث بلغة المشروعات والبرامج ولا يتحدث بلغة التمويل المجاني.

- ٣- المتابعة المستمرة لتنفيذ القرارات والتوصيات، التي أقرت في مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في الدار البيضاء.
- ٤- الإعداد لقمة عمان الاقتصادية وإعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات والبرامج التي تلقى التمويل المختلط (منحة وقرض)، بما في ذلك تنمية وادي الأردن وشق القناة التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت، وبناء السدود على نهر اليرموك لتأمين حقوقنا الكاملة في المياه، ومشاريع الخدمات الأخرى في مجال الاتصالات والكهرباء والنقل والسياحة وغيرها، وتأمين التمويل الميسر اللازم لتنفيذها.

ثالثاً: على مستوى البعد العربي

- ١- السعي لإيجاد حد مقبول من الصيغ التكاملية العربية مستفيدين من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.
- ٢- العمل على إعادة وإصلاح قنوات الاتصال بين الأردن والدول الشقيقة والتأكيد على رسم العلاقات معها على أسس عقلانية، وتعزيز التعاون البناء معها وخاصة في مجال رؤوس الأموال والتجارة والسلع والخدمات لتقليل العوائق ما أمكن أمام حركة هذه العناصر.
- ٣- التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع الأشقاء في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ودعم جهودهم في الحصول على التمويل الدولي لأعمار الضفة والقطاع.

رابعاً: على مستوى البعد الوطني

- ١- التأكيد على أن دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الأسعار، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل.
- ٢- تحفيز المبادرة الفردية، وتشجيع القطاع الخاص على أخذ موقع متقدم في العملية التنموية، وفي تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق ذلك، وتحسين مستوى قدراتنا التنافسية.

هكذا من المرحلي

٣- تعزيز دور العلاقة التكاملية للتطاعين العام والخاص، وتوسيع مساحة القطاع الخاص على الساحة الاقتصادية.

٤- استثمار الوضع الناجم عن توقيع معاهدة السلام من أجل استغلال المشاريع التنموية والانتاجية الوطنية بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

ومن خلال ما تقدم، فقد عكست السياسة المالية هذه الثوابت، باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال التوجهات التالية:

(أ) الإصلاح الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وتطوير التشريعات، والقوانين الضريبية، وتوسيع قاعدة المكلفين بما ينسجم وتوخي العدالة الاجتماعية، وتهديب انماط الاستهلاك، بحيث لا تؤثر الضرائب سلباً على دوران الأرباح وزيادة الاستثمار والانتاج، بل تكون عاملاً هاماً ومشجعاً في توسيع قاعدة الانتاج وفي زيادة الصادرات.

(ب) عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد المالية المعدة للاقتراض من البنوك التجارية، وكذلك العمل على أن تكون سندات التنمية أداة هامة من أدوات قياس تكاليف الأموال.

(ج) استمرار التقيد بهدف تخفيض اعباء خدمة الدين الخارجي، من خلال شطب الديون الخارجية، أو إعادة جدولتها بشروط سهلة، وكذلك عدم التوجه نحو الاقتراض الجديد من مصادر تجارية، بل الالتزام بالاقتراض لدعم ميزان المدفوعات وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية وتمويل مشاريع هامة وبشروط سهلة.

(د) استمرار العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة باعتباره عاملاً من أهم عوامل تجاوز الاختلال الاقتصادي الداخلي. وذلك من خلال زيادة نمو الإيرادات العامة بمعدلات أعلى من نمو النفقات العامة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لتبليغنا من حرص الحكومة على استمرار مسيرة النمو والتصحيح الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من المستجدات الدولية والاقليمية، فقد أعدت ترقعاتها لمركبة المتغيرات الاقتصادية الكلية لعام ١٩٩٥. وفي هذا الإطار، أعرض فيما يلي أهم الأهداف التي تستهدفها الحكومة لتحقيقها:

١- تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لا تقل عن ٦٪ لعام ١٩٩٥.

٢- المحافظة على الاستقرار الحالي في المستوى العام للأسعار، بحيث يبقى معدل الزيادة في حدود (٤٪) سنوياً.

٣- الاستمرار في بناء احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، لتكون كافية لتغطية ثلاثة أشهر من قيمة المستوردات على الأقل.

٤- الاستمرار في زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتعزيز وضع ميزان المدفوعات، وبحيث تزيد نسبة الصادرات من ٢٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢٤٪ عام ١٩٩٥، وتخفض المستوردات من ٥٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥٧٪ عام ١٩٩٥. وهذا سيؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣٣٪ عام ١٩٩٥. الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٨٪ عام ١٩٩٥.

٥- تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المساعدات والمنح، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من ٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣٪ عام ١٩٩٥.

٦- زيادة وفورات القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع من ١٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٣٪ عام ١٩٩٥.

٧- تكثيف الجهود لتخفيض المديونية الخارجية مع إيجاد الوسائل المثلى لمعالجة الفجوة التمويلية الخارجية. وذلك من خلال شطب الديون أو تخفيضها أو استبدال الديون مرتفعة الكلفة بأخرى بشروط ميسرة.

٨- إيلاء أهمية خاصة للاستثمار، لتكون نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٢٧٪ عام ١٩٩٥.

٩- العمل على ترشيد الاستهلاك الكلي وتخفيض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٧٪ عام ١٩٩٤ إلى ٩٤٪ عام ١٩٩٥. وهذا سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الذات من خلال رفع المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٥.

هكذا من الأهداف

١٠- استيعاب مطالب المحافظات والاقاليم التنموية استيعابا واقعيا ووطنيا وملبيا لحاجات المواطنين كافة.

١١- استمرار العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة، ورفع كفاءتها وتحسين ادائها وزيادة قدراتها الذاتية، وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على أساس الاستخدام الامثل للموارد، تمهيدا لتحقيق التوجه المدروس نحو التخصصية، والانفتاح على السوق، بما ينسجم ومتطلبات المرحلة القادمة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

جاء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ منسجما وأهداف برنامج التصحيح الوطني. وقد أخذت انعكاسات مرحلة السلام بعين الاعتبار عند اعداد هذا المشروع، حيث أعد برنامج استشاري بمبلغ (٣٩٠) مليون دينار وضع تحت الباب الثاني من هذا المشروع.

وقد تلقت الحكومة وعدا ايجابية بتقديم كل الدعم للمملكة، كان من أبرزها ما سمعتموه تحت هذه القبة، من رئيس الولايات المتحدة الامريكية. ومستعمل الحكومة جاهدة لترجمة هذه الوعود الى واقع فعلي ينعكس ايجابا على الوطن والمواطن.

وفيما يلي أبعاد ومركزات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ :

١- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات، بما يتفق وتحقيق أهداف السياسة المالية العامة للدولة، والتي تسعى لتغطية كامل الاتفاق العام (بشقيه الجاري والرأسمالي) من الإيرادات الذاتية.

٢- الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة العامة (قبل المنح والمساعدات)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات للوصول الى هذا الهدف.

٣- استمرار توجه الحكومة نحو اللامركزية، لتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، من خلال اعداد الكوادر الفنية والقيادية المؤهلة القادرة على وضع برامج تنموية خاصة لكل محافظة وتحديد الاولويات، والعمل على تنفيذها ضمن الاطار الكلي للسياسة المالية العامة.

٤- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها، وتفعيل دورها، ورفعها بالكفاءات، والوسائل الحديثة، لرفع مستوى الاداء، وتعزيز قدرتنا الانتاجية، واعداد التعليمات الادارية والتنظيمية، وتصنيف وتوصيف الوظائف والادلة العملية الكفيلة بتحقيق ذلك.

٥- الغاء الاعفاءات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات التي كانت تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية للحد من الاستهلاك الحكومي وترشيده.

٦- التركيز على توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، والخدمات الاساسية للمواطن، من نقل واتصالات وكهرباء ومياه وخدمات اجتماعية تعليمية وصحية لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة حيث تم رصد المخصصات اللازمة لتحسين اوضاع المعلمين في وزارة التربية والتعليم بالاضافة الى تعديل نظام الحوافز لتحسين اوضاع اطباء العاملين في وزارة الصحة.

٧- استمرار دعم المواد التموينية الاساسية واتخاذ جميع الاجراءات التي تضمن وصوله الى مستحقيه مع تفعيل الرقابة السعرية.

٨- ابقاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية- العيون الساهرة على أمن هذا البلد واستقراره- كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها، وتنمية كفاءتها، لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المتميز، بما يضمن حماية الوطن وصون حقوق الانسان وحرياته، لدعم مرحلة البناء الاقتصادي، وتحقيق النمو المتوازن القابل للاستمرار.

٩- وتقديرا لاخلاص المتقاعدين العسكريين وتفانيهم في حماية الوطن، نتجه الحكومة نحو تحسين اوضاعهم المعيشية وذلك بتوفير فرص عمل جديدة لهم في المشاريع التنموية مستفيدة من قدراتهم وكفاءاتهم في هذا المجال.

١٠- كما ستقوم الحكومة، وبترجيح من جلالة القائد الاعلى، باعادة النظر في قانون التقاعد العسكري لتوفير العيش الكريم للمتقاعدين العسكريين تقديرا لدورهم في بناء وحماية المجتمع.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

اطلاكم ما تقدم، أرجو ان أعرض أهم العناصر الرئيسة لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ والمبينة تفاصيلها في الجدول المرفق بهذا الخطاب:

هكذا من المرفق

أولاً: قدرت الإيرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية، بمبلغ (١٦٢٤) مليون دينار، بزيادة نسبتها (٨٨٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤، من اصلها مبلغ (١٤٥٩) مليون دينار إيرادات محلية، تغطي ما نسبته (٨٧٪) من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية. ويعود سبب انخفاض هذه النسبة عما كانت عليه خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ الى الزيادة الكبيرة في مخصصات النفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٥.

ثانياً: قدر اجمالي النفقات بمبلغ (١٦٧٤) مليون دينار، اي بزيادة نسبتها حوالي (١٦٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤، من اصلها مبلغ (١٢٣٠) مليون دينار نفقات جارية، مقابل مبلغ (١١١٨) مليون دينار لعام ١٩٩٤ كاعادة تقدير، اي بزيادة نسبتها حوالي (١٠٪)، ومبلغ (٤٤٣) مليون دينار نفقات رأسمالية، مقابل مبلغ (٣١٨) مليون دينار لعام ١٩٩٤ كاعادة تقدير، اي بزيادة نسبتها حوالي (٣٩٪).

وأبين فيما يلي توزيع مخصصات هذا المشروع على القطاعات المختلفة:

قطاع الادارة العامة	مليون دينار
- قطاع الدفاع والامن والنظام الداخلي	١٩٢
- قطاع الشؤون الدولية	٤٢٥
- قطاع الادارة المالية بما فيها دعم المؤسسات العامة ودعم المواد التموينية وفوائد المديونية والتقاعد والتعويضات	١٧٧
- قطاع خدمات التنمية الاقتصادية	٥٣٤
- قطاع الخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة	٣٠١
- قطاع الخدمات الثقافية والإعلامية	٢٨٣
- قطاع خدمات الاتصالات والنقل	٢٣٧
	٦١٥

علما بأن جزءاً من المخصصات المرسودة تحت فصلي وزارة المالية ووزارة التخطيط يخص بعض القطاعات الاخرى التي ذكرت اعلاه.

ثالثاً: قدر عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ بمبلغ (٥٠) مليون دينار. وهذا يمثل الفرق بين الإيرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية من جانب، والنفقات العامة الجارية والرأسمالية من جانب آخر. وفي

حال استثناء المنح والمساعدات الخارجية المقدرة بمبلغ (١٦٥٠) مليون دينار، يصبح العجز المقدّر لعام ١٩٩٥ (٢١٥٠) مليون دينار، مقابل (١١٢) مليون دينار كاعادة تقدير لهذا العام. ويعود ذلك الى زيادة مخصصات النفقات الرأسمالية بمقدار (١٢٤) مليون دينار عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٤.

رابعاً: قدرت موازنة التمويل لعام ١٩٩٥ بمبلغ (٣٢٧) مليون دينار، خصصت لتسديد عجز الموازنة العامة، وأقساط القروض الداخلية والخارجية، وتخفيض جزء من العجز المالي المتراكم من سنوات سابقة، وذلك من خلال اعادة الجدولة والحصول على قروض خارجية بشروط ميسرة.

خامساً: تضمن هذا المشروع رصد مخصصات اضافية بمبلغ (٣٩٠) مليون دينار، لتمويل مشاريع رأسمالية يتم تنفيذها في حال توفر تمويل اضافي متوقع من المنح والمساعدات الخارجية والقروض الميسرة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان ولجنا الوطني يفرض علينا ان نعمل جميعاً جامدين لتمكين اقتصادنا الوطني من امتلاك القدرات التنموية الذاتية، التي تكفل له استمرار حالة التجدد والتطوير في الاداء. فتحديات المرحلة الحالية ليست سهلة، والتعامل مع معطيات معادلة التعاون الاقتصادي الاقليمي والدولي اصبح يتطلب نهجاً جديداً وتوجهاً جاداً، نحو إيجاد ميزات نسبية تجعل من الأردن مناطق جذب استثمارية مجدية. وكما رفع شعار "شركاء في التنمية" في عقد السبعينات فإن علينا، ضمن منظور المرحلة الراهنة والمستقبلية، ان نطرح شعار "شركاء في سلام عادل شامل يوفر التنمية الحقيقية والرفاه لجميع الشعوب".

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لا بد من التنويه ان الدعم الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية، التي ساهمت في تمكين المملكة من تحمل الاعباء المالية التي تفوق قدراتها الذاتية، والتي هي جزء من أعباء المنطقة والاسرة الدولية، يستحق منا كل الشكر والتقدير.

ولا بد من التأكيد ان كل انواع الدعم والمنح والمساعدات والقروض الخارجية، لن تكون البديل عن الاعتماد الكلي على الذات، الذي يتطلب حشد الطاقات الذاتية والقدرات الوطنية واتخاذ القرارات الصعبة، واستمرار الجهود الذاتية لتصويب

هكذا من الشرح

اوضاعنا الاقتصادية والمالية، وهذا لن يتأتى الا من خلال تعميق وتوثيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وانني على يقين بأننا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الاعتماد على الذات، وان مجلسكم الكريم خير معين للحكومة في تحقيق هذا الأمل الوطني المنشود.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

واسمحوا لي ان استذكر معكم قول قائد الوطن:
" ان المشاركة - بين السلطتين - هي ركيزة الديمقراطية، وهي ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية ".

والله نسال ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الامة والوطن في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة، ويحفظ صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، صانع السلام وباني نهضة الاردن الحديث، ويحفظ سمو ولي عهده الامير الحسن الذي نفاخر بعطائه وايداعه، وجهده الموصول في خدمة الاردن، حفظهم الله وحفظ الاردن وشعبه الابي الاصيل وصان وحدته، وهدانا جميعا سبل الرشاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سامي قموه
وزير المالية

عمان في ١٩٩٤/١٢/٧
BUD.95-2

جدول رقم (١) مرفق بكتاب الموازنة لسنة ١٩٩٥
ملخص لإعداد قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥

أولاً: الإيرادات	
١- الإيرادات الحالية	١٠٠,٠
- الإيرادات المحلية	١٥٨,٤
- المنح	١٥٥٨,٤
مجموع الإيرادات الجارية	١٥٥٨,٤
٢- الإيرادات الرأسمالية	٥٩,٠
- القسط القروض المستردة	١,٠
- المنح الفنية لتمويل مشاريع لمالية	٦٥,٠
مجموع الإيرادات الرأسمالية	٦٥,٠
إجمالي الإيرادات	١٦٢٤,٠
ثانياً: النفقات	
١- النفقات الجارية	٤٠٠,٠
- نفقات الجهاز المدني	٣٨١,٠
- نفقات الجهاز العسكري	٤١٣,٠
- النفقات الأخرى (بما في ذلك دعم المراء الترميمية ولفرد القروض ولفقات التقاعد والتعويضات)	١٢٣,٠
مجموع النفقات الجارية	١٢٣,٠
٢- النفقات الرأسمالية	٣٠٨,٣
- نفقات المشاريع الاستثمارية الممولة من الإيرادات	١٣٤,٠
- نفقات المشاريع الاستثمارية الممولة من القروض والمنح الفنية	١٧٤,٣
مجموع النفقات الرأسمالية	١٧٤,٣
إجمالي النفقات	١٧٤,٣
ثالثاً: عمل الموازنة قبل التمويل	
رابعاً: موازنة التمويل	
١- مصادر التمويل	١٢٨,٠
- قروض لتمويل مشاريع لمالية	٨٣,٠
- قروض مؤسسات دولية	١٧,٠
- قروض مشروعات الحسب	١٨,٠
- القسط القروض المعاد جدولها	٣٢٧,٠
مجموع مصادر التمويل	٣٢٧,٠
٢- الاستخدامات	٥٠,٠
- تسديد عمل الموازنة قبل التمويل	٢٢٥,٠
- تسديد القسط القروض الخارجية	١٨,٣
- تسديد قسط القروض الداخلية	٣٣,٠
- تخفيض جزء من العمل المتراكم من سنوات سابقة	٣٢٧,٠
مجموع الاستخدامات	٣٢٧,٠
خامساً: الموازنة الرأسمالية (الباب الثاني)	
١- منح ومساعدات	٣٩٠,٠
٢- المشاريع والنفقات الرأسمالية	٣٩٠,٠

bug95-2

هكذا من الأجل

نسبة نمو الناتج المحلي الاسعار الجارية
1994-1989

1994-1989

	1984	1985	1986	1987	1988	
5.03	11.10	15.64	13.68	34.33	3.94	الزراعة والصناعات والخدمات
2.00	-15.56	4.48	-16.06	-3.69	87.50	الخدمات العامة
15.30	11.00	18.21	-0.46	35.57	29.29	الخدمات التجارية
9.62	6.16	7.42	15.03	2.28	4.15	الخدمات المالية
7.03	17.00	71.28	19.03	4.04	-10.10	الخدمات
13.01	11.98	9.42	17.48	19.98	-29.11	الخدمات العامة والخدمات العامة
15.01	10.00	17.59	5.72	0.81	21.94	الخدمات العامة والخدمات العامة
7.99	16.01	16.93	5.63	4.13	2.96	الخدمات العامة والخدمات العامة
6.49	14.01	10.21	16.02	-1.64	9.70	الخدمات العامة والخدمات العامة
8.72	11.49	18.17	7.79	10.19	8.37	الخدمات العامة والخدمات العامة
10.80	9.25	52.25	1.66	30.97	-17.40	الخدمات العامة والخدمات العامة
9.88	11.15	22.34	7.00	12.49	4.76	الخدمات العامة والخدمات العامة

النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=1985)

1994-1988

	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978
الزراعة والصيد والسمك	232.80	230.60	209.60	178.70	163.10	124.40	164.70
الصيد	52.66	52.10	53.50	54.10	63.60	77.40	70.00
الزراعة	294.00	269.00	253.70	220.70	224.00	204.40	164.80
المصانع الخفيفة	65.00	61.10	58.70	56.20	53.30	69.40	63.10
مركبات وسفن	161.50	155.20	138.60	89.20	80.70	86.10	108.30
التمويل	75.60	70.00	65.40	59.00	57.70	77.10	72.20
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والمقاهي	324.60	292.50	278.50	255.10	270.20	279.90	288.80
التجارة والتمويل والاصناف	457.90	440.20	415.30	392.60	386.10	388.20	387.50
مجموع الخدمات الحكومية	421.70	405.50	388.20	369.60	335.50	363.80	347.50
خدمات النقل والتمويل والمركبات والاصناف	2142.20	2030.40	1911.60	1705.00	1662.20	1680.50	1876.80
الخدمات السكنية السكنية السكنية	378.60	364.50	343.50	237.80	245.80	209.10	306.40
المصارف غير المصرفية بقية المصارف	2520.80	2384.90	2255.10	1942.80	1908.00	1889.60	2183.30
المصارف المصرفية المصرفية							

سید علی

نسبة نمو الناتج المحلي الاسعار الثابتة

1-800-1-888-8

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	المتوسط
1.00	10.02	17.29	9.56	31.11	-24.47	الزراعة والصيد والصيد
0.96	-2.62	-1.11	-14.94	-17.83	10.57	الصيد
9.28	6.03	14.95	-1.47	9.59	24.03	الصيد والصيد
6.38	4.09	4.45	5.44	-23.20	9.98	الصيد
4.06	11.98	55.38	10.53	-6.27	-20.50	الصيد
8.00	7.03	10.85	2.25	-25.16	-65.92	الصيد والصيد والصيد
10.97	5.03	9.17	-5.56	-3.47	-3.08	الصيد والصيد والصيد
4.02	6.00	5.78	1.68	-0.54	-4.15	الصيد والصيد والصيد
4.00	5.00	4.49	10.16	-7.78	-1.01	الصيد والصيد والصيد
5.51	6.21	12.12	2.57	-1.09	-10.46	الصيد والصيد والصيد
6.80	3.20	44.45	-3.25	17.55	-31.76	الصيد والصيد والصيد
5.70	5.76	16.07	1.82	0.97	-13.45	الصيد والصيد والصيد

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لأشهر عام ١٩٩٤

100=1992

[illegible]

المصدر: التشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي والإحصائيات العامة

هَذَا مِنَ اللَّهِ

الإيرادات والنفقات العامة ومصادر التمويل
1995-1996

[illegible]

مقارنة الإيرادات للسنوات
1995-1988

السنة المالية	1985-1986	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	1990-1991	1991-1992	1992-1993	1993-1994	1994-1995	1995-1996
الميزانية العامة للدولة	150000	137000	118817	109505	92706	232210	424772	411968	452700	137000	150000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	500000	452700	411968	32938	176536	181394	181394	176536	452700	500000	500000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	107300	95900	61633	42502	32938	181394	181394	176536	95900	107300	107300
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	23000	21000	18777	33982	29849	28192	28192	16838	21000	23000	23000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	70200	65050	62027	45616	36328	32276	32276	36078	65050	70200	70200
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	140200	123800	113272	71987	62350	62350	62350	50882	123800	140200	140200
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	188350	161100	135802	86831	74887	67652	67652	50882	161100	188350	188350
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	43000	32000	43425	48433	64468	28240	28240	12291	32000	43000	43000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	80000	21000	21067	17765	19508	19508	19508	15414	21000	80000	80000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	157950	180850	146723	106818	90515	89548	89548	124079	180850	157950	157950
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	400000	270000	1185704	1186824	820781	744068	565400	545346	270000	400000	400000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	158400	162800	127204	131038	225187	164328	281724	155428	162800	158400	158400
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	59000	55000	51547	52387	58019	28959	28959	21518	55000	59000	59000
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	6500	4696	160	5579	0	0	0	0	4696	6500	6500
الميزانية العامة للدولة - الميزانية العامة للدولة	1224000	1462236	1344895	1398726	1111967	820208	655418	727294	1462236	1224000	1224000

کتاب فی الفی

1866-1868

ميزان المدفوعات
1994-1990

1894-1896

المجلس التشريعي

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية الممثلة في ١٩٩٤/١٢/٧ م

(1) **জন্ম**

[3] مثل راقم المستويات، وصحيفة الإخبارية لطفي ١٩٩٦، ص ١٩٩٧ على قبة سارات وأنت المعلقين من الكويت، وعلى الخليج الآخر، والوثيقة ١٩٩٠، ص ٥٢٤، حين يذكر طه القزويني

هذا من اصل

نشاط البناء للسكن واغراض أخرى
1994 - 1988

المساحة بالآلاف متر مربع

	1994*	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
بناء لاغراض السكن								
عدد الرخص	11,813.0	11,298.0	21,180.0	17,160.0	11,691.0	9,427.0	9,989.0	
المساحة	2,595.4	2,343.4	6,459.0	4,261.7	2,477.5	2,130.4	1,858.7	
بناء للسكن واغراض أخرى								
عدد الرخص	1,692.0	1,595.0	11.0	89.0	130.0	154.0	180.0	
المساحة	838.1	757.9	37.5	110.2	181.0	293.9	195.5	
المجموع								
عدد الرخص	13,505.0	12,893.0	21,191.0	17,249.0	11,821.0	9,581.0	10,169.0	
المساحة	3,433.5	3,101.3	6,496.5	4,371.9	2,658.5	2,424.3	2,054.2	

* حتى ١٩٩٤/٧/٣٠
المساحة : الفترة الاستثنائية الشعبية للبنك المركزي الليبي

حجم إصدارات الأسهم الأولية في سوق عمان المالي
الفترة ١٩٨٨-١٩٩٤

مليون دينار

	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
الشركات حديثة التأسيس	285.4	91.7	43.5	0.0	8.1	19.0	6.0	
الشركات القائمة	142.7	231.1	53.6	20.7	10.5	21.8	7.0	
المجموع	428.1	322.7	97.1	20.7	18.6	40.8	13.0	

ملاحظة : الفترة الاستثنائية لشهيرة لسوق عمان المالي

مجلس النواب

عدد الإسهام المكتوب إلى السوقين النظامي والمواري مصنفة قطاعيا للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليون سهم

السنة	البلدية	التأمين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1988	24.44	2.07	19.88	67.41	113.80
1989	29.27	3.99	32.64	129.72	195.62
1990	22.53	3.53	36.46	72.53	136.05
1991	35.91	2.57	39.00	84.30	161.78
1992	80.67	9.36	91.24	169.23	350.50
1993	69.89	8.89	68.65	123.00	270.43
*1994	44.64	2.26	78.46	63.91	189.27

حتى ١٩٩٤/١٢/٤

المصدر: الفترة الشهرية لسوق عمان المالي

الحجم التداول للسوقين النظامي والمواري مصنفة قطاعيا للفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليون دينار

السنة	البلدية	التأمين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1988	42.27	3.1	9.46	77.79	132.62
1989	86.7	7.84	32.71	240.34	367.59
1990	71.18	6.42	30.84	160.45	268.89
1991	75.52	4.79	34.34	187.08	301.73
1992	202.86	25.31	126.82	513.96	868.95
1993	282.55	32.95	127.94	525.18	968.61
*1994	174.08	7.71	82.10	194.55	458.44

حتى ١٩٩٤/١٢/٤

المصدر: الفترة الشهرية لسوق عمان المالي

مجلس النواب

أرباحية الشركات المتداولة في سوق عمان المالي
(صافي الأرباح بعد الضرائب)

1993 - 1988

1993	1992	1991	1990	1989	1988	
139.41	154.79	155.50	170.20	173.74	86.40	جميع القطاعات
92.51	79.76	68.80	72.00	56.92	50.50	قطاع البنوك و المؤسسات المالية
5.23	5.51	3.80	3.60	3.42	2.56	قطاع التأمين
9.69	7.39	3.90	3.50	1.00	-1.50	قطاع الخدمات
31.97	62.13	79.00	91.10	112.40	34.80	قطاع الصناعة

المصدر : للفترة الخمسية الشهرية سوق عمان المالي

رأسمال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة و التجارة
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤

مليين دينار

تاريخ رأس المال	تأسيس	مطلوب	زيادة	خسارة	صناعة	السنة
40.90	4.54	5.01	1.07	15.97	14.31	1988
72.32	41.69	3.13	0.30	8.16	19.03	1989
46.24	17.79	1.48	0.21	10.03	16.75	1990
94.04	16.30	4.81	0.39	26.02	46.53	1991
162.62	24.81	8.24	1.58	27.05	100.95	1992
242.50	51.99	8.06	2.53	33.11	146.80	1993
388.70	132.70	10.90	1.20	69.00	174.90	*1994

* حتى نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٩٤
المصدر : وزارة الصناعة والتجارة

مجلس النواب

الارقام القيسية لاسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية
للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤
(على عشرين ارباب ١٩٩١ - ١٠٠٠)

الرقم القيسى	القيمة	التحليل	التأمين	القيمة	القيمة
العام	٨٤.٥	٥٨.٦	٧٤.٦	١١٨.٧	٩٨.٣
	٩٣.٣	٨٣.١	٩٣.٥	٩١.٣	١٠٦.٩
	٨٠.٤	٧٣.١	٨٠.١	٧٧.١	٩٢.٨
	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
	١٢٩.٩	١٤٥.٢	١٦١.٣	١٤٤.٠	١١٥.٦
	١٥٨.٥	١٥٤.٢	١٤٣.٧	١٥٩.٨	١٦٤.٢
	١٤٥.٦	١٢٨.٩	١٣٤.٩	١٣٦.٤	١٥٠.٦
					1988
					1989
					1990
					1991
					1992
					1993
					1994*

نقطة بداية تغير تخطيط قسوى ١٩٩٢
المصدر: الفترة القيسية لسوق عسلى قسوى

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً معالي وزير المالية . السيد الامين العام
البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٢٥ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ والمتضمن احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ على المجلس .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٢٢٢٥/٩٥/١٣م

التاريخ : ١٤١٥/٦/٢٤هـ

الموافق : ١٩٩٤/١١/٢٨م

معالي رئيس مجلس النواب

ايث لمعاليكم بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ مع الجداول الملحقه به بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٦ ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس : يحال على اللجنة المالية .

- وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ كما احاله المجلس للجنة المالية .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥

المادة ١: يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ .

المادة ٢: تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بما يلي :

أ - الايرادات (١٦٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١٦٧٤ر٠٠٠ر٠٠٠٠) دينار

ج - العجز (٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠٠) دينار

المادة ٣: تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة وتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء " من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

هكذا من الأجل

المادة ٤: أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب- تخصص الإيرادات المبنية في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبنية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات الا بالتقدير الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

د- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقتدر من هذه المنح والمتحقق منها .

المادة ٥: أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناءً على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات

الضرورة احدث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦: أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغانة التازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧: لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨: أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة ووزارة الدفاع .

المادة ٩: بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر تكون صلاحية الاتفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الامة وفقاً لما يلي :

هكذا من المصلح

ب- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الاتفاق بمجلس النواب .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب التخصيصات المصدرة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ١١ : يتم تعديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها ورواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية بامثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١٣ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاحلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

هذا من الأصول

جدول رقم (٢)
أجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٥

المرتبة	البيان	القيمة
١	الضرائب على الدخل والأرباح	١٥٠٠٠٠
٢	الضرائب الجمركية	٥٠٠٠٠٠
٣	الضرائب الانتاجية	١٠٧٣٠٠
٤	الضرائب الأخرى	٢٣٠٠٠
٥	الرخص	٧٠٢٠٠
٦	الرسوم	١٤٠٢٠٠
٧	البرق والهاتف	١٨٨٣٥٠
٨	الموائد والأرباح	١٣٠٠٠
٩	النفقات المستردة	٢٠٠٠٠
١٠	الإيرادات المختلفة	١٥٧٩٥٠
	مجموع الإيرادات المقدرة	١٤٠٠٠٠٠
١١	الملح المالية	١٥٨٤٠٠
١٢	أقساط القروض المستردة	٥٩٠٠٠
١٣	منح قسمة لتحويل مشاريع إقليمية	٦٦٠٠
	مجموع الإيرادات المقدرة	١٦٧٤٠٠٠

المرتبة	البيان	القيمة	البيان	القيمة	
١	الضرائب على الدخل والأرباح	١٥٠٠٠٠	١٤	الضرائب الأخرى	٢٣٠٠٠
٢	الضرائب الجمركية	٥٠٠٠٠٠	١٥	الرخص	٧٠٢٠٠
٣	الضرائب الانتاجية	١٠٧٣٠٠	١٦	الرسوم	١٤٠٢٠٠
٤	الضرائب الأخرى	٢٣٠٠٠	١٧	البرق والهاتف	١٨٨٣٥٠
٥	الرخص	٧٠٢٠٠	١٨	الموائد والأرباح	١٣٠٠٠
٦	الرسوم	١٤٠٢٠٠	١٩	النفقات المستردة	٢٠٠٠٠
٧	البرق والهاتف	١٨٨٣٥٠	٢٠	الإيرادات المختلفة	١٥٧٩٥٠
٨	الموائد والأرباح	١٣٠٠٠		مجموع الإيرادات المقدرة	١٤٠٠٠٠٠
٩	النفقات المستردة	٢٠٠٠٠		مجموع الإيرادات المقدرة	١٦٧٤٠٠٠
١٠	الإيرادات المختلفة	١٥٧٩٥٠			
١١	الملح المالية	١٥٨٤٠٠			
١٢	أقساط القروض المستردة	٥٩٠٠٠			
١٣	منح قسمة لتحويل مشاريع إقليمية	٦٦٠٠			
	مجموع الإيرادات المقدرة	١٦٧٤٠٠٠			

هذا من المجلد

جدول رقم (٥)
ملارئة الإبرلاق

رقم الحساب	الوصف	الرقم	الرقم	الرقم	الرقم
١٥٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٣٣٠٠٠	١١٨٨١٧	١١٨٨١٧	١١٨٨١٧
٥٠٠٠٠٠	٤٥٧٧٠٠	٤٤٠٠٠٠	٤١١٩٦٨	٤١١٩٦٨	٤١١٩٦٨
١٠٧٣٠٠	٩٥٥٠٠٠	٩٨٠٠٠٠	٩٣٨٠٦	٩٣٨٠٦	٩٣٨٠٦
٢٣٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٨٧٧٧	١٨٧٧٧	١٨٧٧٧
٧٠٢٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٦٨٧٠٠٠	٦٢٠٢٧	٦٢٠٢٧	٦٢٠٢٧
١٤٠٢٠٠٠	١٣٣٨٠٠٠	١١٩٨٠٠٠	١١٣٢٧٢	١١٣٢٧٢	١١٣٢٧٢
١٨٨٣٥٠٠	١٦٦١٠٠٠	١٥٣٠٠٠٠	١٣٥٩٠٢	١٣٥٩٠٢	١٣٥٩٠٢
٤٣٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٣١٢٥	٤٣١٢٥	٤٣١٢٥
٢٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢١٠٦٧	٢١٠٦٧	٢١٠٦٧
١٥٧٩٥٠٠	١٦٠٨٥٠٠	١٧٢٢٢٨	١٤٧٧٢٣	١٤٧٧٢٣	١٤٧٧٢٣
١٤٠٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠	١٢٧٥٧٢٨	١١٩٥٧٨١	١١٩٥٧٨١	١١٩٥٧٨١
١٥٨٤٠٠٠	١٦٦١٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٣٧٢٠٤	١٣٧٢٠٤	١٣٧٢٠٤
٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٥١٥٤٧	٥١٥٤٧	٥١٥٤٧
٦٦٠٠٠٠	٦٩٩٩٠٠٠	٦٣٧٢٠٠٠	٦٦٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠
١٦٦٤٠٠٠	١٤٩٢٢٢٩	١٤٨٧١٠٠	١٣٤٩٩٥٠	١٣٤٩٩٥٠	١٣٤٩٩٥٠

جدول رقم (٥)
ملارئة الإبرلاق

[illegible]

هَذَا مِنْ أَصْلِهِ

مقارنة المصروفات الرأسمالية

المصروفات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المصروفات العامة	٧٠	٨٠	١١٠	١١٠
المصروفات الإدارية	٧٧١	٢١٧٢	١٧١٤	١١٠
المصروفات القضائية	٢٩	٤١٨	٤٥١	٢٢٢
المصروفات التعليمية	١٠٢٤٩	٤٥٧٥	٤٥٧٥	١١٠٠
المصروفات الصحية	٧٧٧٠	١٢٩٠	١٢٩٠	١٢٩٠
المصروفات الثقافية	٢٢٢٨	٢٢٢٠	٢٢٢٠	٢٢٢٠
المصروفات الرياضية	١٣	٢٠	٢٠	٢٠
المصروفات الفنية	٢١	٢١	٢١	٢١
المصروفات العلمية	١٠٠٠	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥
المصروفات الاجتماعية	١٧٢١٩	١٠٧٢٤	٥٩٤٢٩	٧٨٢١٥
المصروفات الاقتصادية	١٥	١٧٠	١٧٠	١٧٠
المصروفات المالية	٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المصروفات التجارية	٢٨٧	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المصروفات الصناعية	٢٩	٢٥	٢٥	٢٥
المصروفات الزراعية	١١	١٣٠	١٣٠	١٣٠
المصروفات السياحية	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
المصروفات الترفيهية	٨٥٩٥٠	١٢٨٠٠	١٠٩٤٨٥	١١٠٥٠٠
المصروفات الثقافية	٧٧٢	١١٥	١١٥	٧٨٥
المصروفات الاجتماعية	٥٢٢	١٥٥	١٥٥	٢٢٢٧
المصروفات الاقتصادية	١٠	١٩٢	١٩٢	٥٨٥
المصروفات المالية	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٥٨١
المصروفات التجارية	٨١٠٥	١٣١٠	٨١٢٢	٨١٢٥
المصروفات الصناعية	٢٩٧٣١	٤٠٨٨٥	٤٠٢١٣	٤٧٠٠٠
المصروفات الزراعية	٣٩٢٠	٤٤٠١	٢٩٢٠	١١٢٠
المصروفات السياحية	١٤١١٢	٢١٨٠٠	٢٥٤٩٩	٢٥١٠
المصروفات الترفيهية	٢٤١٤	٢٨٧٠	٢٢٧٥	٥٠٠٠
المصروفات الثقافية	١٥٢٩١	٨٥٧٥	٨٥٧٥	١١٤٨٠
المصروفات الاجتماعية	٧٢١	١٢٩٥	١٢٩٥	١٢٧٠
المصروفات الاقتصادية	١٣٨٧٤	١٢٠٠	١١٢٢٨	١١٠٠٠
المصروفات المالية	١١٢١	١١٢٥	١١٢٥	٢٢٨٠
المصروفات التجارية	١٥	٥٢	٥٢	٢٢٨٠
المصروفات الصناعية	٢٩٨٠	٢٠٥٠	٢٧٥٢	١٢١١
المصروفات الزراعية	١٠٠	٧٠	٧٠	١٠٠
المصروفات السياحية	٢١٩٠	٧٧٧١	٢٧١٢	٢٠٠٠
المصروفات الترفيهية	١٣٧	٢٠٧	٢٠٧	٢١١
المصروفات الثقافية	٧٥٠	٧٤٠	٧٤٠	١٢١٠
المصروفات الاجتماعية	٢٥١٤	٢٧٠٠	٢١٩١	٥٠٠٠
المصروفات الاقتصادية	١٠٧	٢٤٥	٢١٥	١٢٠
المصروفات المالية	٢٢٧	٥٥٥	٥٥٥	١٨٢
المصروفات التجارية	١٢٢٢٢	١٧٢٢٥	١٢٢٢٥	١٨١٠٠
المصروفات الصناعية	٢٨١٣٠	٢٠٨١٧٥	٢١٨١٣١	١٢٣١٠٠

جدول رقم (٨)

إجمالي المصروفات لسنة المصروفات ١٩٩٥

المصروفات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المصروفات العامة	٧٠	٨٠	١١٠	١١٠
المصروفات الإدارية	٧٧١	٢١٧٢	١٧١٤	١١٠
المصروفات القضائية	٢٩	٤١٨	٤٥١	٢٢٢
المصروفات التعليمية	١٠٢٤٩	٤٥٧٥	٤٥٧٥	١١٠٠
المصروفات الصحية	٧٧٧٠	١٢٩٠	١٢٩٠	١٢٩٠
المصروفات الثقافية	٢٢٢٨	٢٢٢٠	٢٢٢٠	٢٢٢٠
المصروفات الرياضية	١٣	٢٠	٢٠	٢٠
المصروفات الفنية	٢١	٢١	٢١	٢١
المصروفات العلمية	١٠٠٠	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥
المصروفات الاجتماعية	١٧٢١٩	١٠٧٢٤	٥٩٤٢٩	٧٨٢١٥
المصروفات الاقتصادية	١٥	١٧٠	١٧٠	١٧٠
المصروفات المالية	٥٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المصروفات التجارية	٢٨٧	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
المصروفات الصناعية	٢٩	٢٥	٢٥	٢٥
المصروفات الزراعية	١١	١٣٠	١٣٠	١٣٠
المصروفات السياحية	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
المصروفات الترفيهية	٨٥٩٥٠	١٢٨٠٠	١٠٩٤٨٥	١١٠٥٠٠
المصروفات الثقافية	٧٧٢	١١٥	١١٥	٧٨٥
المصروفات الاجتماعية	٥٢٢	١٥٥	١٥٥	٢٢٢٧
المصروفات الاقتصادية	١٠	١٩٢	١٩٢	٥٨٥
المصروفات المالية	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٥٨١
المصروفات التجارية	٨١٠٥	١٣١٠	٨١٢٢	٨١٢٥
المصروفات الصناعية	٢٩٧٣١	٤٠٨٨٥	٤٠٢١٣	٤٧٠٠٠
المصروفات الزراعية	٣٩٢٠	٤٤٠١	٢٩٢٠	١١٢٠
المصروفات السياحية	١٤١١٢	٢١٨٠٠	٢٥٤٩٩	٢٥١٠
المصروفات الترفيهية	٢٤١٤	٢٨٧٠	٢٢٧٥	٥٠٠٠
المصروفات الثقافية	١٥٢٩١	٨٥٧٥	٨٥٧٥	١١٤٨٠
المصروفات الاجتماعية	٧٢١	١٢٩٥	١٢٩٥	١٢٧٠
المصروفات الاقتصادية	١٣٨٧٤	١٢٠٠	١١٢٢٨	١١٠٠٠
المصروفات المالية	١١٢١	١١٢٥	١١٢٥	٢٢٨٠
المصروفات التجارية	١٥	٥٢	٥٢	٢٢٨٠
المصروفات الصناعية	٢٩٨٠	٢٠٥٠	٢٧٥٢	١٢١١
المصروفات الزراعية	١٠٠	٧٠	٧٠	١٠٠
المصروفات السياحية	٢١٩٠	٧٧٧١	٢٧١٢	٢٠٠٠
المصروفات الترفيهية	١٣٧	٢٠٧	٢٠٧	٢١١
المصروفات الثقافية	٧٥٠	٧٤٠	٧٤٠	١٢١٠
المصروفات الاجتماعية	٢٥١٤	٢٧٠٠	٢١٩١	٥٠٠٠
المصروفات الاقتصادية	١٠٧	٢٤٥	٢١٥	١٢٠
المصروفات المالية	٢٢٧	٥٥٥	٥٥٥	١٨٢
المصروفات التجارية	١٢٢٢٢	١٧٢٢٥	١٢٢٢٥	١٨١٠٠
المصروفات الصناعية	٢٨١٣٠	٢٠٨١٧٥	٢١٨١٣١	١٢٣١٠٠

هذا من المصروفات

جدول رقم (١)
مقارنة التمويل

المصدر	لش	مكرر	مكرر	مكرر
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨
مصادر التمويل				
١ - ربح الموازنة العامة	١.٠٩٦٢	١١.٠٠	٥٥.٩٥	...
٢ - القروض الخارجية				
١ - قروض لتمويل مشاريع استثمارية	١٥٤٧٥	١.٢٨٨٢	٨٦.٠٢	١٢٨١٥١
٢ - قروض مؤسسات دولية	٥٠٢٠٠	١٢.٥٢	١٢٩٣.٠٠	٨٣٨٤٤
٣ - قروض مقرضات لغيرها	١٥.٠٠	...	١.٠٠٠	١٧.٠٠
مجموع القروض الخارجية	١٣.١٧٥	١١.٩٣٥	٢٢٢٣.٠٢	٢٢٩.٠٠
٣ - القروض الداخلية	...	٢٣٩.٠٠
٤ - القساط والموائد القروض للمعاد جدولتها	...	٧٥٢.٠٩	٨٦.٠٠	٩٨.٠٠
مجموع مصادر التمويل	١٤.١٧٧	٢٠.١٤٤	٢٩٧٢.٩٧	٢٢٧.٠٠

COM_FIN

السيد الأمين العام :

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل شكراً لكم جميعاً ، نرفع الجلسة الى يوم الأحد القادم وشكراً لك .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور

حكم غير

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن مجلس النواب الأردني

حول الأحداث في جمهورية الشيشان

يتابع مجلس النواب الأردني الأحداث الجارية على أرض جمهورية الشيشان بمزيد من القلق وبخاصة ان هذه الجمهورية عاشت فترة من الاستقرار بعيدا عن العنف ومسيل الدماء . ان موجة الديمقراطية وحرية الانسان وحق تقرير المصير التي تجتاح العالم كله لا تستطيع قوة الحديد والنار منعها عن امة او شعب ، ولقد ادركت جمهورية روسيا الاتحادية الفدرالية ذلك حينما تركت الحرية وحق تقرير المصير لكثير من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق ولا يجوز منع الشيشان من هذا الحق ما دامت الاكثية تريد ذلك . اما الضم القسري والتهديد بقوة السلاح فانه يتنافى مع تطلع الشعوب الى الحرية والديمقراطية . وان الترجه نحو الخيار العسكري هو اذى للجميع وان حل المشكلات لا يكون الا بالحوار والاتقاء على طاولة التفاوض التي تحقق مصالح الجميع . وبالتالي فان موسكو والشيشان في غنى عن الحسائر والضحايا .

ان مجلس النواب الأردني يؤيد حق الشيشان في تقرير مصيرهم ويدعو الفدرالية الروسية للتعامل مع الشيشان كما تعاملت مع الجمهوريات الاخرى التي انفصلت عنها بحرية وارادة مستقلة وان مسيل الدماء لا يفيد احدا بحال من الاحوال آملي ان يتحرك الحكماء لضبط النفس وابعاد الاذى والاستفادة من النكبات التي تقع فيها الشعوب في هذا العالم .

هكذا من الأصيل